

مئة عام على إتفاقية سايكس بيكو: نظام جديد للشرق الأوسط؟

الجمعة 20 - السبت 21 أيار/مايو، الساعة 9:30 صباحاً

بيت المستقبل، بكفيا

في هذه الأوقات المصيرية من تاريخ منطقة الشرق الأوسط وفي ظل النزاعات القائمة والتحولات التي تشهدها دولة، أحى بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور ذكرى مئة عام على إتفاقية سايكس بيكو بمؤتمر دولي تحت عنوان "مئة عام على إتفاقية سايكس بيكو: نظام جديد للشرق الأوسط؟"، شاركت فيه نخبة من المسؤولين والمفكرين والباحثين اللبنانيين والعرب والأجانب. عقد المؤتمر في سرايا بكفيا يومي 20 و21 أيار، وتضمنت فعالياته جلسات ست نوقشت خلالها الأطر التاريخية التي أسفرت عن إتفاقية سايكس بيكو وما نتج عنها من نشأة كيانات بحدود جديدة وتأثير هذا الترسيم على واقع الدول التي طالها لاسيما لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والعراق، وما إذا كان مسؤولاً عن طبيعة الأنظمة التي نشأت فيها وفشلها في إقامة دول وطنية ما أدى إلى الفوضى التي تشهدها المنطقة حالياً. إلى هذا، تناول المؤتمر سيناريوهات مقترضة كان من الممكن أن تشكل بديلاً لرسم جغرافيا المنطقة لو لا هذه الإتفاقية وما تلاها، لاسيما مقررات مؤتمر سيفر. وختم المؤتمر أعماله بجلسة بحث المشاركين في خلالها إذا كان التاريخ يعيد نفسه اليوم، ويتم في الكواليس الدولية إعادة ترسيم جديد للشرق الأوسط يؤشر إلى زوال دولة أو بعضها بحدودها التي أرستها إتفاقية سايكس بيكو تمهيداً لنشأة كيانات جديدة، مسلطين الضوء على الطبيعة المحتملة لهذه الكيانات والأسس التي يمكن أن تقوم عليها في ظل تعددية شعوب المنطقة العرقية والإثنية والدينية والمذهبية. يأتي المؤتمر ضمن جهود بيت المستقبل لمواكبة القضايا المحورية في المنطقة وطرح المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعاني منها في محاولة لاستشراف أنجع السبل لمعالجتها.

افتتح رئيس بيت المستقبل الرئيس أمين الجميل أعمال المؤتمر يوم الجمعة 20 أيار، بكلمة أكد فيها أن هدف المؤتمر ليس تقييم إتفاقية سايكس بيكو فقط لأن مئة سنة مرت على وضعها، بل استشراف معالم المئة سنة المقبلة في لبنان والشرق والعالم العربي، "ذلك أن اللعبة الدولية/الإقليمية الجديدة سنة 2016 حيال شعوب الشرق الأوسط تماثل بمصالحها وأهدافها ونياتها اللعبة الإقليمية سنة 1916. فها هي الثورات الشعبية والأحداث العسكرية المنتشرة في المنطقة، من حدود إيران حتى حدود مصر، تحدث ثغرات في الكيانات التي نشأت نتيجة لإتفاقية سايكس بيكو ومؤتمر سان ريمو". وتابع: "في نص إتفاقية سايكس بيكو المكوّن من 832 كلمة، لم ترد كلمة شعوب ولا مرة، ولا عبارة حق تقرير المصير. إن دلّ هذا الأمر على شيء، فعلى أن الجغرافيا أكثر من الإنسان، كانت معيار هذه الإتفاقية التي صيغت بين باريس ولندن وبيترسبورغ". وأوضح أن مفاوضات سايكس بيكو هدفت بداية إلى تفكيك السلطنة العثمانية وإعادة توزيع النفوذ بين الإنكليزي والفرنسي في الشرق الأوسط وبناء كيانات جديدة والتحضير لنشوء دولة إسرائيل. فالانتداب كان الهدف وليس الاستقلال.

وتحدث الرئيس الجميل عن عدة تناقضات رافقت وضع هذه الإتفاقية أولها عدم وفاء بريطانيا بوعدها إقامة الدولة العربية الكبرى، وثانيها وعد بلفور بتسهيل إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وثالثها وعد إقامة كيان كردي في شرق الأناضول ورد في إتفاقية "سيفر" سنة 1920، وسقط بسبب الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك. وشبه الأحداث التي رافقت وضع الإتفاقية بما يجري اليوم قاتلاً: "أليست مفاوضات كيري - لافروف مشابهة بأهدافها لمفاوضات سايكس بيكو؟ واستطرداً، أليست الوعود الغربية التي أعطيت لبعض الثورات العربية لكي تنتفض على الأنظمة القائمة مشابهة بعود لورانس العرب للشريف حسين ونجله فيصل؟ وفي نفس السياق أليست الالتزامات التي يقدمها دائماً الغرب الجديد (أميركا وأوروبا وروسيا) لإسرائيل حيال وجودها وأمنها وتفوقها العسكري تنمة لوعد بلفور؟".

وأضاف أن الشعوب العربية التي كانت تناضل لتغيير الكيانات التي استحدثتها سايكس بيكو والمؤتمرات اللاحقة بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح أقصى ماها اليوم، بعد الثورات، أن تحافظ على كياناتها وتنفذ حدودها الدولية التي أرستها هذه الاتفاقية والتي صمدت طوال مئة سنة. وباستثناء اجتياح داعش للحدود السورية - العراقية، كل محاولات تعديل هذه الكيانات تجري، حتى الآن على الأقل، من داخل حدودها باتجاه اعتماد الفيدراليات وأقاليم الحكم الذاتي. وقال إن مشاريع القومية العربية تراجعت أمام التطرف الديني ومشاريع تقرير المصير التي تسعى إليها مكونات الشرق الأوسط، بحيث أصبحت العناصر العرقية والإثنية والمذهبية معياراً رسم الدويلات الجديدة. وفي حين نقل سايكس بيكو القديم والأجنبي الصنع المشرق من ولايات غير معترف بها إلى دول معترف بها دولياً، سيحول سايكس بيكو الجديد هذه الدول إلى كانتونات ولكن بيد عربية وإسلامية وبدعم أجنبي.

وتابع، إضافة إلى إقامة الدولة العبرية، يبقى السبب الأساس في ترنح بنية سايكس بيكو هو سوء إدارة الأنظمة العربية لشعوبها ومجتمعاتها ودولها، نافياً أن تكون اتفاقية سايكس بيكو هي "سبب البلاء أو واقع الأنظمة العربية وفقدان الحوكمة الرشيدة والحرية، وتناوب الديكتاتوريات والفكر الشمولي العقائدي والديني". وأكد أنه خلافاً لما هو رائج، فإن لبنان الحالي ليس وليد اتفاقية سايكس بيكو بل ثمرة عناد أعيان لبنان، وفي طليعتهم الموارنة بقيادة البطريرك الماروني الياس الحويك، الذين أقتنوا فرنسا في مؤتمر باريس (1918) و (1919) وسان ريمو (1920) بإدخال تعديلات على اتفاقية سايكس بيكو وإنشاء كيان لبناني مستقل. لكن النفق الذي دخلته منطقة الشرق الأوسط (ولبنان بالطبع) منذ عقد ونصف، ولاسيما منذ اجتياح أميركا العراق، لن تخرج منه قبل عقود. فالنظام الإقليمي الجديد لن يقوم على أرض الشرق الأوسط بمجرد طباعته على الورق في الدوائر الأميركية والأوروبية وفي مؤتمرات فينينا وباريس وجنيف وبروكسل.

وختم قائلاً: "الرهان اليوم هو على مدى قدرة الشعوب العربية على اختصار مخاضها فتنتقل من الحرب إلى الحلول السياسية، وعلى مدى قدرتها أيضاً على استعادة استقلالها ليس من المستعمرين الغربيين كما كانت الحال، بل من الحالة الإسلامية الجهادية والتكفيرية ومن الجهل والأنظمة الأحادية. والرهان أيضاً هو على مدى قدرة لبنان على ألا يتورط في حروب الآخرين... إن رسالة اللبنانيين، لا مصلحتهم فقط، تحتم عليهم أن يحافظوا على خريبتهم التاريخية ودولتهم الديمقراطية وصيغتهم التعددية وخصوصياتهم الحضارية... حتى هذه الساعة، كان اللبنانيون يؤكدون تمسكهم بكيان لبنان الواحد، ولا يزال لبنان واحداً رغم الانقسامات القائمة".

وتناوب على الكلام بيتر ريمليه من مؤسسة كونراد أديناور الذي قال إن اجتماعنا اليوم لا يهدف إلى تقييم سايكس بيكو بل إلى التفكير بمستقبل المنطقة. واستعرض الظروف التاريخية لاتفاقية سايكس بيكو، مؤكداً أنه بعد مئة عام على وضعها تعاني المنطقة من وضع كارثي. وأضاف أن تنظيم داعش أعلن انهيار سايكس بيكو بإزالة الحدود بين سوريا والعراق. ونفى أن تكون اتفاقية سايكس بيكو وراء كل المشاكل التي تعاني منها المنطقة معتبراً أن ما يجري هو نتيجة لعوامل متعددة من سياسية واجتماعية واقتصادية وحتى بيئية. وقال إنه لا يوجد اليوم حلول بسيطة ولكن علينا إيجادها دون أن نكتفي باستعراض الماضي للحد من كل المعاناة التي نشهدها اليوم.

الجلسة الأولى كانت تحت عنوان "سايكس بيكو في إطاره التاريخي: فن الممكن"، وبدأت أعمالها بكلمة لمديرة الجلسة كارول داغر، الملحق الثقافي في السفارة اللبنانية في باريس.

بدأت داغر كلمتها بالتشديد على أهمية ذكرى مئوية اتفاقية سايكس بيكو في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، معتبرة أنه على الرغم من التهديدات التي تحيط بحدود الدول التي رسمتها وإمكانات نشأة كيانات جديدة كالدولة الكردية مثلاً، ما زالت هذه الحدود قائمة ومعترف بها دولياً. وشككت في مقولة بعض المحللين من إن هذه الاتفاقية وراء كل المشاكل التي تعاني منها المنطقة، معتبرة أن السؤال الذي يجب طرحه هو أي تقسيم آخر للمنطقة كان ممكناً وإذا كان البديل، أي قيام امبراطورية عربية موحدة تحت قيادة الشريف حسين، كان حينها سيناريو قابلاً للحياة لاسيما في ظل تعددية شعوبها العرقية والدينية والاجتماعية والثقافية.

وقالت إن المشكلة الأساس للمنطقة في القرن التاسع عشر كانت مشكلة الأقليات الإثنية والدينية التي عاشت في كنف الامبراطورية العثمانية من البلقان إلى بلاد الشام، وتكمن أهمية اتفاقية سايكس بيكو بارتباطها الوثيق بمسألة حماية هذه الأقليات ودمجهم في الكيانات الجديدة التي رسمتها. ومن هنا، أكدت داغر، أهمية وضع هذه الاتفاقية في إطارها التاريخي، ومناقشة أحقية تحميلها مسؤولية فشل بناء الدول الوطنية في الشرق الأدنى.

واعتبرت أن اتفاقية سايكس بيكو ليست نتاج تسوية عفوية ولم تأت من لا شيء، بل هي تدخل في المسار المنطقي للتاريخ في ظل الموت البطيء "للرجل المريض" وانهيار الإمبراطورية العثمانية وصراعاتها مع الدول الأوروبية والتي أدت إلى مؤتمر برلين عام 1878، كما أنها تعتبر تكملة لانتصار روسيا وحلفائها على الامبراطورية العثمانية. وكّرّس هذا المؤتمر، وفقا لداغر، المملكة المتحدة كحامية رسمية لليهود الامبراطورية العثمانية وفرنسا كحامية للمسيحيين من موارنة وكاثوليك وإيطاليا كحامية لكلاهما في تونس وطرابلس.

وأضافت أن الوضع عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كان مشابها للوضع الراهن: روسيا في مواجهة الامبراطورية العثمانية في ظل محاولة الدول الأوروبية الحد من تعاضم نفوذها في الشرق والحفاظ على مصالحها مع الامبراطورية العثمانية مع تعزيز موقعها كحامية للأقليات في هذه المنطقة. وتابعت أن المنتصرين في هذه الحرب حددوا التقسيمات الجغرافية وفقا لمصالحهم: هم بريطانيا الأساس حينها كان المحافظة على الطريق المؤدية إلى الهند مع الإبقاء على دورها كحامية لليهود، أما فرنسا وبعلاقاتها التاريخية مع المنطقة، فقد شجعت النهضة العربية التي قامت في ذلك الزمن على أكتاف المسيحيين، لاسيما مسيحيي لبنان، ضد الامبراطورية العثمانية وأدارت ما ورثته إثر انتهاء الحرب الأولى مراعية خصوصيات التعددية الموجودة.

ورأت أن نتيجة التقسيمات الجغرافية التي أثمرت عنها اتفاقية سايكس بيكو جاءت متباينة لجهة النموذج اللبناني الذي أفرزته مقابل الفشل العربي. واعتبرت أن النموذج اللبناني الذي قام على مبدأ تقاسم السلطة وفقا لما سمي بالديمقراطية التوافقية والذي تمثل بما يعرف بالميثاق الوطني، أفرز نظاما طائفيا شكل عائقا أمام نشأة المواطنة. وعلى الرغم من العصور الذهبية التي شهدتها لبنان كمساحة للحرية والتعايش بين أطراف دينية ومذهبية مختلفة، قوض نظامه الطائفي الديمقراطية وهو يشهد حاليا أزمة مؤسسات لا سابق لها. أما في العالم العربي، النتيجة هي الفوضى والعنف في ظل الفشل في إنشاء الدول الوطنية وترسيخها، يضاف إلى ذلك تأثير النزاع العربي الإسرائيلي.

وختمت قائلة إنه لا يمكن تحميل مسؤولية تحوّل بعض الدول العربية إلى دول فاشلة إلى التقسيمات الجغرافية التي أفرزتها اتفاقية سايكس بيكو فقط، مشيرة إلى مجموعة من العوامل التي تقف وراء ذلك بدءا بفشل الاندماج الوطني وترسيخ المواطنة والفساد وانعدام التكافل الاجتماعي، وصولا إلى إنعدام التنمية المتوازنة والعدالة ونفشي الطائفية. وانتقلت إلى التعريف بالمتحدثين في الجلسة الأولى وهم دوروثي شميت، مديرة برنامج تركيا والشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ودوريس كاريون، باحثة متخصصة في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في Chatham House بلندن، وحسن منيمنة، مدير أول في Middle East Alternatives في واشنطن.

تحوّرت مداخلة دوروثي شميت على نشأة ما سمته بالعثمانية الجديدة، وقالت إن تركيا كوريثة لإمبراطورية تفككت بوحشية بعد الحرب العالمية الأولى، لم تتمكن من هضم هذا التفكك ومن تقبل الوضع الذي ساد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وما تزال اتفاقية سايكس بيكو ومعاهدة سيفر التي تلتها رمزا لخيانة أوروبية من الصعب نسيانها: خيانة للعثمانيين وخيانة للعرب.

يضاف إلى ذلك وفقا لها، ضربة جديدة تلقفتها عبر خطة الرئيس الأميركي وودرو ويلسون المعروفة باسم خطة النقاط الـ 14، والتي أكدت في النقطة 12 منها على ضرورة منح شعوب السلطنة العثمانية سابقا حق الاستقلال وفتح مضيق الداردنيل أمام الملاحة الدولية بضمانات دولية. وإذ قالت إن اتفاقية سايكس بيكو كانت من جهة رمزا لانهازم العثمانيين، شكلت من جهة أخرى دفعا لقيام تركيا جديدة بقيادة أتاتورك.

وأضافت أن التحولات التي كانت تشهدها حينها تركيا على الصعيد الداخلي مع قيام تركيا الفتاة، دفعت بتركيا الجديدة إلى تجاهل سايكس بيكو في خطابها الوطني. وتحدثت عن قيام عثمانية جديدة مع عودة تركيا اليوم كقوة إقليمية ودولية تحاول بقيادة أحمد داود أوغلو، منظر السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، إعادة كتابة التاريخ وتخطي صدمة سايكس بيكو، أولا من خلال تعزيز القومية الوطنية التركية وثانيا من خلال محاولة قلب هذه الاتفاقية وفرض تركيا نفسها كمثال للعالم العربي وتعزيز علاقتها مع هذا العالم عبر مشاريع التعاون الاقتصادي الإقليمي وتثبيت وضعها كوسيط لحل المشاكل الإقليمية.

وتحت عنوان "جزءان من أحجية عالمية: سايكس بيكو والانتقال إلى مرحلة ما بعد العثمانية"، بدأت دوريس كاريون مداخلتها بالتأكيد أن اتفاقية سايكس بيكو والترتيبات التي تلتها في منطقة الشرق الأدنى لم تكن متوقعة سلفا ولم تأت نتيجة لقرار استراتيجي اتخذته حينها القوتان العظمتان في العالم بريطانيا وفرنسا، بل جاءت تلبية لأهداف قصيرة المدى مرتبطة بالتحالف الفرنسي البريطاني في الحرب آنذاك وبمصلحهما الأنية. وأوضحت أنه لو كانت الظروف التي أحاطت بالحرب العالمية الأولى مختلفة، لجاء الشرق الأوسط مختلفا أيضا. وتابعت أن الحرب العالمية الأولى وقعت في وقت كان العالم يشهد فيه تغييرات كثيرة بدءا بضعف السلطنة العثمانية وبزوغ بريطانيا وفرنسا كقوتين عظميتين وتلاقي مصالحهما في هذه المرحلة وتاليا تحالفهما بعد تاريخ حافل من العداء، وخروج أميركا من عزلتها وإيمان رئيسها بضرورة تعزيز مبدأ استقلال الشعوب، إضافة إلى تنامي الشعور بالوطنية والدعوات إلى الاستقلال في الشرق الأوسط. وقالت إن خوف بريطانيا من إعلان السلطنة العثمانية الجهاد وتأثير ذلك على الهند من جهة ورغبة فرنسا بالحفاظ على مصالحها مع أقليات الشرق الأوسط من جهة أخرى، دفعهما إلى التحالف فيما بينهما وإلى التحالف مع الشريف حسين ضد العثمانيين. وفي حين كانت بريطانيا تحاول ملئ الفراغ الذي تركه انهيار الامبراطورية العثمانية، تأثرت استراتيجيتها لتحقيق ذلك بعوامل عدة والأمر نفسه ينطبق على فرنسا القوة المنافسة لها. وتابعت أنه خلال هذه الفترة الانتقالية، كان وضع صناعات السياسة في العالم في حال تغير دائم، ولذلك كان من الممكن أن تأتي السياسية الاستعمارية التي تلت الحرب الأولى لجهة ترسيم الحدود وتوزيع السلطات مختلفة إلى حد كبير.

وختمت قائلة إنه من الواضح أن الاتفاق بين سايكس بيكو ويهد لتغيير في المنطقة على الأصعدة كافة. ونحن اليوم نشهد مسارا مماثلا، إذ حصلت خلال العقود الأخيرة تغييرات كثيرة في موازين القوى والأيدولوجيات والحالة الاقتصادية، واليوم، القادة والناشطون والمفكرون الذين يرغبون برؤية نظام جديد في المنطقة أو عالم عربي جديد، لن يستطيعوا فعل ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار ما يجري والعوامل الداخلية. ومع "أنا نتمنى أن يكون لديهم استراتيجيات واضحة لمواجهة هذه التحولات، إلا أن الواقع يفرض أن نقصر آمالنا على أن يتمكنوا من وضع مجموعة من المبادئ لترشيد صناعة القرار".

وأخذ حسن منيمنة المنصة وبدأ مداخلته بالقول إن أهمية مراجعة اتفاقية سايكس بيكو التي أسفرت عن تشكيل دول في الشرق الأوسط ليست تاريخية فسحب، بل ضرورة للمرحلة المقبلة لاسيما لجهة استشراق ما ستشهده المنطقة من تحولات. وأضاف أننا ننظر الى ما سوف يأتي من وجهتين: تسيرية واحتمالية. نحن اليوم أمام ضبابية جديدة مشابهة للفضى التي سادت لندن وباريس بعد الحرب العالمية الأولى، لاسيما بالنسبة إلى الولايات المتحدة وموقفها من مسار الأحداث في المنطقة. وقال إنه خلافا للرأي السائد، "أريد وضع اتفاقية سايكس بيكو في السياق التاريخي والنظر إليها بشكل ايجابي". وأوضح أن هذه المنطقة شهدت تدرجا نحو الحدائة بدأ بالنهضة التي حصلت في القرن التاسع عشر ووصلت في القرن العشرين إلى قيام الدولة الوطنية، لكنها بقيت حدائة منقوصة لاسيما لجهة فشل تحقيق قيام هذه الدول بشكل كامل، وإذا "وضعنا سايكس بيكو ضمن هذا المنحى لا يمكن اعتباره فوقي وسيء وناتج عن مؤامرة".

وتابع أنه هناك "شيطنة" لسايكس بيكو لم تنته، وأهمية اتفاقية سايكس بيكو تكمن في أنها مهدت لقيام الدول الوطنية في المنطقة والتي على الرغم من كل ما تشهده من صراعات ما زالت قائمة بالحدود التي رسمتها هذه الاتفاقية. ففي لبنان مثلا، أضاف، وعلى الرغم من الحرب التي شهدتها والتيارات العديدة التي خاضتها من ذلك الذي نادى بالوحدة مع سوريا إلى الذي سعى لقيام دولة مسيحية، انتهت الحرب وانتهت هذه الدعوات وبقي لبنان ككيان ثابت.

وإذ ذُكر أن الحديث في لبنان كان دائما حول وجود مارونية سياسية وفقه إسلامي، لم يعد اليوم وجود لأي منهما إذ تفككت المارونية لتذوب في المسيحية بشكل عام وتفككت الإسلامية لتصبح فريقا شيعيا وفريقا سنيا. الأمر ذاته ينطبق على العراق، حيث يعتقد بعض المنظرين الأميركيين أن العراق كان أصلا مقسما ولا بدّ من العودة إلى الأصل لحل مشاكله وذلك من خلال إنشاء دولة سنية ودولة شيعية ودول كردية، معتبرا أن هذا التفكير خاطئ. وأكد أن القول إن الحدود التي رسمتها سايكس بيكو هي حدود مصطنعة والمطالبة بالعودة إلى ما سبق، ما هو إلا إبطال لمفاعيل هذه الاتفاقية أي إزالة ما نسميه بالدول الوطنية. فالبنى التي قامت على أساسها هذه الدول غير قابلة للسقوط، والحديث عن تدمير داعش لسايكس بيكو "هو هراء" إذ أن تدمير البناء لا يمكن اعتباره تدميرا للدول. وقال إن "المشكلة الأساس في المنطقة والتي يمكن اعتبارها المسؤولة عن الفوضى التي نشهدها تكمن في عدم اكتمال مسيرتنا نحو الحداثة".

وذكر أن الهدف من اتفاقية سايكس بيكو كان تكريس نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة والمحافظة على مصالحهما السياسية والاقتصادية كقطبين دوليين. إلا أن الاتفاقية لم تحقق الأهداف المنشودة منها بحسب منيمنة، بل أسفرت عن مجموعة من الكيانات منحت جامعة الأمم كل من هاتين الدولتين حق الانتداب عليها في خطوة تحضيرية للوصول بها إلى الحكم الذاتي، ولم تتمكن تاليا من تحقيق المصالح التي كانتا تصبوان إليها. واعتبر أن حدود هذه الكيانات من العراق إلى الأردن إلى فلسطين ولبنان وسوريا جاءت اصطناعية واعتباطية. وأضاف أنه بحلول عام 1948، انهار نفوذ الدولتين في المنطقة مع نشأة إسرائيل وتساعد النزعة العربية التي اعتبرت هذه الحدود مصطنعة وطالبت بالوحدة بين الكيانات التي شكلتها كخطوة تصحيحية للنتيجة التي أسفرت عنها سايكس بيكو. وجاء إنشاء جامعة الدول العربية كخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف. وتابع قائلا إنه بعد مرور قرن على اتفاقية سايكس بيكو، لم تنجح هذه الكيانات في إزالة ما اصطاحت على تسميته بالحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار وفقا لمبدأ فرق تسد والاندماج في أمة واحدة، ولا تفتتت المنطقة إلى دويلات عرقية وطائفية تعيد تقسيم ما تعتقد أن الاستعمار جمعه زورا لخدمة مصالحه.

وقال إنه على الرغم من الأوهام التي شهدتها المنطقة بدءا بالحرب اللبنانية ووصولاً إلى الحرب في العراق والحرب السورية مرورا بكل تأثيرات النزاع العربي الإسرائيلي، بقيت هذه الحدود قائمة. واعتبر أنه من المبكر القول إن الأحداث التي تمرّ بها كل من سوريا والعراق تؤشر إلى قرب زوال الحدود التي أفرزتها سايكس بيكو، موضحا أن الكثير من الشوائب تعترى الحجتين المتضاربتين اللتين غالبا ما يتم الاستناد إليهما لتوقع نهاية النظام الذي أرسنه اتفاقية سايكس بيكو. الحجة الأولى والتي تقول أن المنطقة كانت ما قبل سايكس بيكو أمة واحدة عارية من الصحة وما هي إلا نسج خيال رومنسي من قبل القوميون يقرأ التاريخ قراءة مغلوطة. والحجة الثانية تتمسك بالترتيب الإداري الذي كان ساندا ما قبل سايكس بيكو وتسد إليه مهمة لم يكن يضطلع بها. وأضاف أن هذه الحجج تتناسى عاملا مهما جدا وهو تكون هويات وطنية جديدة خلال هذا القرن بفعل الدورة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تفرزها الدول الوطنية.

ورأى أن ما أنتجته سايكس بيكو ليس ترسيم حدود فقط، بل دولا وطنية قائمة حتى وإن فشلت في ترسيخ مفهوم الدولة بشكل كامل ما أدى إلى أزمة عميقة وتآكل لأنظمة الحكم فيها. وكما أثبتت تجربة لبنان، فإن ما يخلق ويحافظ على حدود الدول أو يعيد تشكيلها هو البنية والكيان وليست الأيديولوجية. ونفى ادعاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأنه أزال حدود سايكس بيكو قائلا إن تدمير كل المجتمعات والدول دون تقديم البديل لا يخلق خارطة جديدة، إنما يؤدي إلى الانحلال وليس إلى إعادة التقسيم والفرز. وقال إن الاستثناء الوحيد الذي يؤشر إلى حدوث تغيير في الحدود التي رسمتها سايكس بيكو هو نشأة كردستان العراق، علما أنه حتى الآن لم يستقل هذا الإقليم عن الحكومة المركزية في بغداد.

وختم بالقول إنه من السهل تحميل الكارثة الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو بدلا من الاعتراف أن هذه المنطقة فشلت في الوصول إلى الحدأة، معتبرا أن مستقبل الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون في إعادة تنصيب الديكتاتوريات أو تقسيمه وفقا للهويات العرقية والإثنية والدينية أو تركه يتوجه نحو الإنحلال، بل في تحقيق الحوكمة الصالحة واحترام حقوق الأفراد والمجتمعات.

وتلا الجلسة الأولى نقاش افتتحه الوزير السابق والنائب مروان حمادة بشكر الرئيس الجميل على تنظيم المؤتمر، ووافق على ما قاله منيمنة داعيا إلى التوقف عن شيطنة سايكس بيكو الذي كرس وجود دول تكيف معها العالم. وأضاف أن الحديث عن تقسيم دول وتفكك أخرى هو سخيف، وعلينا الانتقال إلى المرحلة المقبلة. وقال "في نظري السلطنة العثمانية ودون العودة إلى حنين تاريخي وعائلي بسبب الاستقلال الذاتي الذي كنا نتمتع به، فإن لبنان الكبير هو واقع نتمسك به ولا نريد للعبة الأقليات ان تلغي هذا الوجود، بل ما نريده هو وضع معايير محددة للحفاظ على البنية والهيكلة وإعادة إحياء النظام انطلاقا من البنية بحيث نتمكن من تلبية طموحات الجميع وإدماج كل الأقليات الإثنية والعرقية والدينية". واعتبر أن اتفاق الطائف في لبنان هو محاولة نحو الطريق الصحيح وعلينا الآن تعميمه على المنطقة ككل للمضي قدما. ووافق على مقولة نشأة عثمانية جديدة، ولكن مهما حدث، أكد أننا امام خيانات متراكمة وخيبات أمل متراكمة، وما يحصل في فلسطين وما نعيشه اليوم هو نتيجة لكل هذه التراكمات.

وأخذ الكلام النائب سامي الجميل متسانلا كيف يمكننا اعتبار أن اتفاقية سايكس بيكو جيدة في الوقت الذي جمعت فيه بدول شعوبا لا رابط بينها وشردت شعوبا أخرى على رأسها الشعب الكردي. واعتبر أن هذه الاتفاقية جاءت معلبة ولم تأخذ بعين الاعتبار التركيبة الاجتماعية الموجودة ولا إرادة الشعوب في تقرير مصيرها. وشدد على حق الشعوب في تقرير ما إذا كانت تريد العيش معا أو تغيير الحدود الخارجية أو تعديل الحدود الداخلية. لذا رأى ضرورة استفتاء الشعوب لكي لا تقع المنطقة في حروب جديدة، وإذا استمر تجاهل إرادتها وهوياتها، سيبقى مصير دول المنطقة إما الوقوع في فخ الدول الفاشلة أو أن تقع تحت حكم أنظمة ديكتاتورية. وختم بالقول إن مشكلة سايكس بيكو بمنطقها ليست فقط في الشرق الأوسط ولكنها تنسحب على الاتحاد السوفياتي أيضا لاسيما لجهة الدول التي نشأت بعد انهياره، معتبرا أن الحل لهذه المعضلات والسبيل لبناء سلام دائم يكمن بالإقرار بمبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها.

الجلسة الثانية كانت تحت عنوان "ماذا لو لم يكن سايكس بيكو؟ قراءة لواقع مختلف"، وتناوب على الحديث فيها كل من جوزيف مايلا، بروفسور في علم الاجتماع السياسي والعلاقات العامة والرئيس السابق للجامعة الكاثوليكية في باريس وستيفن هايدمن، رئيس كرسي Janet Wright Ketcham في مركز دراسات الشرق الأوسط، Smith College. ويوري زينين، من كبير الباحثين في مركز شراكة الحضارات في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية (MGIMO).

بدأ منسق الجلسة سامي عون، بروفسور في جامعة شيربروك في كندا، بالقول إن عنوان الجلسة يطرح سؤالا استفزازيا وضعه الزميل سام منسى وهو "ماذا لو لم يكن سايكس بيكو؟". وتساءل هل يمكن لنا أن نتصور واقعا مختلفا عن الواقع الذي أفضى إليه سايكس بيكو؟ قد يكون السؤال مصطنعا، قال، لكنه واجب الوجود. وسأل، هل هناك استشراف معكوس استرجاعي نقرأ فيه واقعا مختلفا للمنطقة؟ مارك سايكس لم يكن له نظرة محترمة لهذه المنطقة وينظر إليها بتعال فيما فرانسوا جورج بيكو كان له نظرة أشمل، وفي حين وقع سايكس الاتفاقية بقلم رصاص وقعها بيكو بالحبر الأسود. السؤال المطروح موجه الى نخبتين: الأولى أسميها نخبة الغرب الاستراتيجي، هل كان لديها بدائل أخرى عن سايكس بيكو لم تخرج إلى العلن؟ والنخبة الثانية هي النخبة العربية والمسلمة هل كان لديها رؤية ثابتة كانت تستطيع بواسطتها الإنقاذ على نظرة الغرب لمستقبل المنطقة؟ وقال، سنقوم بهذه المراجعة من خلال تقديم وجهات نظر ثلاث: رؤية جيواستراتيجية حول المنطقة يقدمها علم الثقافة اللبنانية جوزيف مايلا، ووجهة نظر من مركزية القرار الأميركي إذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة وريثة بريطانيا يقدمها ستيفن هايدمن، ووجهة نظر روسية يقدمها يوري زينين.

بدأ جوزيف مايبلا كلمته باعتبار أن السؤال الذي تطرحه هذه الجلسة مستفز حقا. وقال إن محاولة رؤية التاريخ من خلال ما كان يجب أن يكون عليه لاسيما من وجهة النظر الأخلاقية ورؤية التاريخ كما حصل، هما وجهتان مختلفتان لمراجعة التاريخ. وأضاف أنه عندما وقّعت الاتفاقية، كان الشرق الأوسط يشهد ظهور ما يشبه العصبية، أي الشعور بالانتماء، كما كان هناك وجود لرؤى حول ما كان يجب أن يكون مستقبله، القومية العربية هي إحداها، كما كان يوجد تجارب سياسية في المنطقة لاسيما في جبل لبنان ومصر.

وأضاف أنه في بداية القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت القوتان الدوليتان آنذاك فرنسا وبريطانيا تتنافسان للسيطرة على منطقة الشرق الأدنى لأهميتها على صعيد الاتصالات وحركة التجارة الدولية. وقدم عرضا تاريخيا للوضع الذي كان سائدا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى لجهة النزاعات والحروب التي كانت قائمة بين الدول الأوروبية من فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا والامبراطورية العثمانية والتي أنهكت هذه الأخيرة حتى وصفت حينها بالرجل المريض. ودخل العثمانيون الحرب مع حليفهم الألماني بهدف استعادة الأراضي التي فقدها وطرد الإنكليز من مصر وقمع النزعة الاستقلالية التي بدأت تتصاعد في الشرق الأدنى. ومع اندلاع هذه الحرب بدأت المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا حول مستقبل الأقاليم العربية في الدولة العثمانية وترسيم حدودها وفقا لمصالحهما: بريطانيا تسعى إلى تثبيت وجودها في المنطقة وتأمين الطريق إلى الهند وفرنسا تسعى إلى تعزيز دورها كحامية للمسيحيين فيه لاسيما الموارنة في جبل لبنان. وبدأت المفاوضات الأولى عام 1915 بمحاولة بريطانيا إقناع الشريف حسين بالوقوف إلى جانبها وبمهاجمة الجيش العثماني على الساحل الغربي للحجاز ومهاجمة خط سكة الحديد بين المدينة المنورة واسطنبول.

في مقابل هذا الالتزام، قال مايبلا إن بريطانيا وعدت الشريف حسين بإنشاء مملكة عربية تكون تحت قيادته تستثني بلاد ما بين النهرين التي ستناط إلى عهدة بريطانيا، فضلا عن الساحل السوري وجبل لبنان اللذين سيصبحا تحت سيطرة فرنسا. ودخل الشريف حسين الحرب في 5 حزيران 1916 بما يعرف بالثورة العربية الكبرى. وتابع أنه بالتوازي مع هذه المحادثات أطلقت فرنسا وبريطانيا أواخر عام 1915 مفاوضات ثنائية بين الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو وممثل بريطانيا مارك سايكس، لتحديد مناطق نفوذ كل منهما افصت إلى ما يعرف باتفاقية سايكس بيكو في 16 أيار 1916 التي رسمت حدودا جديدة للمنطقة. وعلى جانب آخر، سارت مفاوضات ثالثة أدت في نهاية المطاف إلى وعد بلفور الشهير في 2 تشرين الثاني 1917 والذي يتعهد بإقامة دولة يهودية على الأراضي الفلسطينية. وبعد انتهاء الحرب، تولت بريطانيا الانتداب على فلسطين والعراق وشرق الأردن وثبتت وجودها في مصر محققة بذلك هدفها تأمين الطريق إلى الهند. وتولت فرنسا الانتداب على لبنان وسوريا وفي جنوب شرق الأناضول.

إلا أن هذه الاتفاقية وما نتج عنها شهدت اعتراضات وتحولات عدة، أولها اعتراض مصطفى أتاتورك على معاهدة سيفر عام 1920 التي أرست قيام الدولة الكردية وضم المنطقة الأرمنية من تركيا إلى جمهورية أرمينيا. أما حدود تركيا الحالية فقد تم إرساؤها في مؤتمر لوزان عام 1923 وفي عام 1939 تنازلت فرنسا عن سنجق الإسكندرون لتركيا لتضمن وقوفها على الحياد في أي نزاع مستقبلي. أما الاعتراض الأكبر فجاء من الشرق الأدنى العربي في ظل نكث بريطانيا لوعدها للشريف حسين بإقامة مملكة عربية ووعد بلفور. فكانت معركة ميلسون عام 1920 انتهت بهزيمة ابنه فيصل ما أدى لاحقا إلى انتصار آل سعود على حسين وإقامة المملكة السعودية وفي المقابل نصب ابنه عبد الله ملكا على شرق الأردن وفيصل على العراق. ومع ذلك بقي الغضب العربي عارما ضد سلطات الانتداب، وحتى اليوم ينظر إلى اتفاقية سايكس بيكو على أنها اتفاقية فرضت على الشعوب دون الأخذ برأيهم. يضاف إلى هذا، وفقا لمايبلا، وعد بلفور.

وتساءل مايبلا عن جواز تحميل اتفاقية سايكس بيكو مسؤولية الفوضى الإقليمية التي نشهدها حاليا. وفي معرض إجابته على هذا السؤال قال إن العلة ليست في اتفاقية سايكس بيكو بل في عقلية تقاسم السلطة والنفوذ التي أفصت إليها، إضافة إلى فشل المهمة التي أوكلت إلى سلطات الانتداب أولا لجهة إعداد هذه الكيانات لتصبح دولا قادرة على الاستقلال الذاتي وثانيا حماية الأقليات والتعددية التي تميز هذه المنطقة. ومع ذلك رأى مايبلا أن سايكس بيكو يعتبر مصدرا للكثير من الاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد ذلك بخاصة حلم الوحدة الذي استغل من قبل الأنظمة التي قامت بعد الاستقلال (الناصرية والبعثية والإسلامية). وتساءل إذا

كان حينها تشكيل دولة عربية كبرى تضم الدول العربية كافة قابلا للحياة، مشككا في ذلك نظرا للفيسفاء العرقية والإثنية والدينية والطائفية التي تتشكل منها شعوب هذه المنطقة.

وختم مايلًا مداخلته بالبحث في مستقبل الشرق الأوسط قائلًا، إنه لا يمكن إنكار التأثيرات الوخيمة للاندباب على المنطقة، ومع ذلك، لا يمكن أن نعزي الاضطراب الحاصل في هذه المنطقة إلى ترسيم حدود دولة، بل إلى فشل هذه الدول ببناء دول وطنية ومواطنة حقيقية، إضافة إلى تطييف المجتمعات ونشر ثقافة سياسية سلطوية قائمة على تقديس الحاكم. وما يجعل الصورة أكثر سوداوية هو فشل الربيع العربي وانتشار الفكر الإسلامي المتطرف الذي يحاول تبنيه. وإذ أكد أن أصابع الاتهام حول ما يجري اليوم في الشرق الأوسط يجب ألا توجه إلى ترسيم حدود دولة بل إلى لعبة الأمم من التدخل الأميركي في العراق إلى ترك الولايات المتحدة والدول الأوروبية المعارضة السورية في منتصف الطريق والإحجام عن دعمها في وجه النظام والجماعات الإسلامية المسلحة والجيش الروسي، إلى موقف دول الخليج الذي يدعم من تحت الطاولة الجماعات الإسلامية ضد النظام البعثي السوري وهو في الوقت عينه متحالف مع الغرب، إلى استثناء النفوذ الإيراني والجماعات الموالية لها لاسيما حزب الله، إلى تركيا التي تسعى إلى تقويض قيام كيان كردي وأخيرا التدخل الروسي في سوريا. وقال إن الحل ليس إعادة التاريخ ولكن تخطي التاريخ ويمكن أن نقوم بذلك من خلال منظومة فيدرالية في إطار ديمقراطي. وأكد على ضرورة خلق تيار جديد في الشرق الأوسط وإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

وتعاقب ستيفن هايدمن على الكلام مستهلا كلمته بالقول إنه لا يمثل أي وجهة نظر رسمية في واشنطن، مؤكدا على أهمية هذا المؤتمر في هذا الوقت بالذات للتفكير في السيناريوهات المختلفة التي كان يمكن لها أن تشكل بديلا عن اتفاقية سايكس بيكو وما نتج عنها. وأضاف أن الحدود التي تم التوافق عليها قبل قرن من الزمن بين سايكس وبيكو، حددت المشهد السياسي لمرحلة ما بعد انهيار الدولة العثمانية في الشرق العربي. وتابع أنه غالبا ما توصف خريطة الدول التي أنشأت بالاصطناعية وبأنها من صنع الاستعمار وتفتقر إلى الشرعية وتستعمل شماعة لتبرير قرن من الفشل السياسي والاقتصادي والفشل في بناء دول وطنية وخلق مجتمعات منقسمة على بعضها البعض. وتساءل إذا كان حينها يوجد مسارات بديلة كان من الممكن لها أن تغير هذا الواقع وتفضي إلى التنمية السياسية والاقتصادية في الشرق العربي؟

وإذ عرض لمجموعة من الخرائط تداولها الإعلام حول إعادة ترسيم حدود دول الشرق الأوسط، قال إننا نواجه اليوم في الشرق الأوسط معضلة عدم الاستقرار لاسيما في ظل تصاعد سيطرة داعش، ونرى بشكل متزايد محاولات عدة لرسم خريطة جديدة للمنطقة تتخطى سايكس بيكو وتحاول تقسيمها وفقا لمعايير جديدة تقوم على أساس مذهبي وطائفي لخلق واقع سياسي جديد. وأضاف، من الأسئلة التي علينا دوما طرحها هي هل أن ما ن فكر فيه قابل للتحقيق وقابل للحياة وهل هذه الخرائط تقدم الاستقرار للشعوب؟ كل هذه الخرائط لم تطرح هذه الأسئلة. ما يهم أكثر، تابع، هو محاولة تخيل ماض مختلف والعودة إلى نقطة خلق هذه الكيانات والتساؤل عن مصيرها لو لم توقع اتفاقية سايكس بيكو. وفي هذا الإطار، تساءل كيف كان سيكون واقع المنطقة لو تمكن الرئيس الأميركي وودرو ويلسون من فرض نقاطه الـ 14 وأهمها حق تقرير المصير، ولو فرضت هذه النقاط وتحققت، أكانت المنطقة في وضع مختلف وإلى أي سيناريو كانت ستتجه؟ وقال إنه لو حصل ذلك، كان يمكن لإعلان ويلسون أن يضع مثلا حدا للشعبوية وحدا لهجرة اليهود إلى فلسطين ويسمح للتنمية بأن تمضي قدما، معتبرا أنه كان من الممكن لهذا الخيار أن يمهد لإقامة دول حديثة في المنطقة.

بدأ يوري زينين مداخلته تحت عنوان "اتفاقية سايكس بيكو: وجهة نظر من روسيا تاريخية وحالية"، بالقول إنه من الصعب أن نفهم التاريخ المعاصر ومصير شعوب الشرق الأوسط بمعزل عن اتفاقية سايكس بيكو التي حددت في سرية ومن وراء ظهر الشعوب العربية الحدود الفاصلة بين المناطق الآسيوية في الإمبراطورية العثمانية. وأضاف أنه حينها، لم يكن لروسيا القيصرية أي مطامع في الأراضي العربية. أما الاتحاد السوفياتي

الجديد الذي نشأ بعد الثورة، فقد فضح هذه الاتفاقية وندد بالسياسة الاستعمارية وعارض الانتداب الذي فرضته جامعة الأمم على الشعوب العربية، مشيراً إلى الدور السوفياتي في حصول الدول العربية على استقلالها بعد الحربين العالميتين، لاسيما بالنسبة إلى لبنان وسوريا والجزائر، وفيما بعد دعمه للقضية الفلسطينية.

واعتبر أن البعض، وحتى الأطراف المتحاربة، يندد باتفاقية سايكس بيكو ويرى أنها زرعت بذور الفوضى التي شهدتها العالم العربي بعد الربيع العربي، مقدماً مثالا على ذلك كل من تركيا وداعش. وأكد أن تقسيم السلطنة العثمانية جاء عشوائياً دون الأخذ بالاعتبار الواقع التاريخي والثقافي للمنطقة، وأدى تالياً إلى نزاعات دينية وإثنية. ومع ذلك، قال إن واقع المنطقة اليوم مختلف عما كان عليه قبل قرن من الزمن. فأولاً، عرفت المجتمعات العربية المعاصرة نمواً للشعور بالهوية الوطنية جمع أطراف الدولة الواحدة ضمن الحدود التي رسمتها سايكس بيكو، وثانياً، اصطفا القوي في منطقة الشرق الأوسط حالياً سببه تدخل خارجي. فهناك لاعبون أكثر لكل منهم أهدافه ومصالحه. ورأى أن الصراعات التي يشهدها اليوم الشرق الأوسط هي من نوع جديد وتدخل ضمن إطار العلاقات المتغيرة داخل المجتمعات في ظل التنافس الدولي بين أقطاب جدد كتركيا وإيران مثلاً. وتحدث عن عوامل عدة تؤثر على هذه النزاعات كتراجع الاقتصاد العالمي وهشاشة أسواق النفط وتدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط ودول الخليج وبزوغ نجم الصين، متوقفاً أن تحدد هذه العوامل مستقبل المنطقة للقرن القادم.

تلا الجلسة نقاش طرحت خلاله الأسئلة التالية:

- يقال إن اتفاقية سايكس بيكو سقطت ونحن في طريقنا إلى دول أخرى كدولة الخلافة مثلاً ولا نستغرب أن تُضم هذه الدولة إلى الأمم المتحدة؟ هل هذا الأمر ممكن؟
- ما هو مصير الدولة الفلسطينية في حال تم تشكيل خريطة جديدة للمنطقة؟
- هل التفكير في إعادة تقسيم المنطقة سيرتكز على هويات ثقافية يمكن أن تشكل أساساً لقبام دول؟ ما هي المسؤولية الأخلاقية للغرب ماضياً ومستقبلاً؟ وهل الجهة التي يجب أن نتشاور معها في إعادة رسم المنطقة هي الشعوب أم أصحاب السلطة؟

ورداً على هذه الأسئلة التي وصفها مايلا بالمعقدة، قال إن لا أحد يملك إجابة عليها، مضيفاً أنه في حال تم تقسيم جديد للمنطقة السؤال الذي يجب طرحه هو حول شرعية هذا التقسيم. أي تقسيم جديد على أي أساس سيقوم، سيكون مشروعاً لحرب المئة العام. وتابع، صحيح أن اتفاقية سايكس بيكو هي من الماضي ولكن ثقافة سايكس بيكو ما زالت قائمة لاسيما عندما نفكر بما تقوم به الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية لجهة تدخلها في شؤون الدول والفرص على الشعوب حدود دولها. هذه مسألة أخلاقية لا يمكن في أيامنا هذه قبولها.

أما هايدمن فقال إنه من المستحيل أن لا نعترف بالضغط الذي تعانيه المنطقة ولكن يجب ألا نخلط هذا الأمر مع نوايا خفية للغرب، لاسيما الولايات المتحدة، تسعى لتفرض على المنطقة وأهلها حدوداً جديدة وخريطة جديدة. وأكد أنه لا وجود لأي من هذه المحاولات إلا في مخيلة الصحفيين. هذه الخرائط وإعادة رسم الحدود ومحاولات توقع أي شرق أوسط سيقوم هي كلها متخيلة ولا أساس لها في الواقع. وتابع لا اعتقد أن أي تغيير سيطرأ على الداخل لاسيما لجهة الأنظمة سيؤدي إلى تغيير الخارج وتعديل الحدود الدولية.

في استراحة الغداء، كان للكاتب والأكاديمي **جايمس بار** كلمة كمتحدث رئيس، شكر فيها بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور على تنظيم هذا المؤتمر وتحدث عن الظروف التي رافقت وضع اتفاقية سايكس بيكو مشدداً على تفصيل رافق الخريطة التي رفعها عام 1916 السفير الفرنسي في بريطانيا بول كامبون إلى السير إدوارد غراي: في حين وقع بيكو الخريطة بحبر أسود، وقعها سايكس بقلم رصاص. واعتبر أن هذا الأمر يشير جلياً إلى عدم اقتناع سايكس بهذا التقسيم وبأنه قابل للتحقيق وذلك لأنه فشل في حل مسألة فلسطين.

وتابع أن هدف بريطانيا من الدخول في مفاوضات مع فرنسا حول مستقبل أراضي السلطنة العثمانية كان إيجاد مناطق نفوذ لها في الشرق الأوسط تشكل طوقا يمتد من قناة السويس حتى الحدود الإيرانية ويتقاطع مع الطريق الشرقي الغربي الرئيس الذي يمر عبر حلب إلى الفرات وصولا إلى الخليج، وذلك بهدف حماية طريق الهند. إلا أن هذا الهدف لم يتحقق عندما رفض بيكو تسليم فلسطين للنفوذ البريطاني. عندها، توافق الرجلان ضد قناعتها، وبخاصة سايكس، على ضرورة وضع الأرض المقدسة تحت إدارة دولية.

وأضاف أن الاتفاقية تعرضت حينها لانتقاد كبار القادة العسكريين في بريطانيا لأنهم اعتبروا أنها ستثير سخط اليهود عبر العالم والذين كانوا حينها يشكلون قوة اقتصادية كبيرة في الولايات المتحدة وكانت بريطانيا بحاجة إلى أموالهم لتمويل الحرب. وكحل لهذه المعضلة، سارع السير هيربرت صموئيل إلى توزيع مذكرة للحكومة البريطانية تطالب بدعم بريطانيا لقضية اليهود ودعم جهودهم في إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، معتبرا أن قيام مثل هذه الدولة سيبقي قناة السويس خارج النفوذ الفرنسي وسيجعل اليهود ممتنين للأبد لبريطانيا. راق هذا الطرح لرئيس وزراء بريطانيا حينها ديفيد ليولد جورج وسط اعتراض فرنسا التي نجحت في إقناع روسيا القيصرية برفضه أيضا واعطاء النفوذ في فلسطين إليها. وتساءل بار: ماذا كان سيحدث لو لم تقم الثورة البولشيفية ولو لم يكن ليولد جورج رئيسا لوزراء بريطانيا؟ وقال: "كانت اتفاقية سايكس بيكو ستبقى سرية حتى انتهاء الحرب وكان الفرنسيون اخذوا بدعم روسيا حق السيطرة على فلسطين". ولكن لم يحدث ذلك. ما حصل هو أن الثورة البولشيفية قامت وتسلم ليولد جورج مقاليد الحكومة البريطانية والتقى العالم الانكليزي اليهودي شاين وايزمان وتعهد له أنه في حال سيطرت بريطانيا على فلسطين ستقطع لليهود وعدا بإقامة دولة على الأراضي الفلسطينية.

الجلسة الثالثة كانت تحت عنوان "قراءة في الماضي والمستقبل: سوريا ولبنان"، أدارها بول سالم، نائب رئيس للسياسة والبحوث في معهد الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، وتحدث فيها كل من أندرو تابلر، زميل "مارتن غروس" في برنامج السياسات العربية في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وروجيه ديب، وزير لبناني سابق ومؤسس ومدير Near East Consulting Group، وعمر العظم، أستاذ مشارك في التاريخ وعلوم الإنسان في الشرق الأوسط، جامعة ولاية شاوني.

وأخذ الكلام الوزير السابق **روجيه ديب** وبدأ مداخلته بالحديث عن لبنان قبل سايكس بيكو، وقال إن التعايش بين طوائفه على جغرافيا محددة والخصوصية اللبنانية، كانا موجودين لقرون قبل سايكس بيكو أولا عبر الإمارة في جبل لبنان، وتاليا مع المتصرفية ثم مشروع لبنان الكبير، الذي وضعت حدوده النهائية بعد مخاض طويل في معاهدة سان ريمو في نيسان 1920. وأوضح أن اتفاقية سايكس بيكو جاءت بهدف تنظيم المنطقة بعد انهيار السلطنة العثمانية، كما جاءت على خلفية إنشاء دول تحمي الأقليات فيها. وإذ أكد أن السكان المحليون لم يستشاروا عامة في مضمون الإتفاق السري قال إنهم لعبوا دورا في مرحلة التطبيق: الموارنة في لبنان كان لهم اليد الطولى في رسم حدود البلد، السوريون رفضوا المناطق المفدلة، تركيا أتاتورك تمسكت بلواء الإسكندرون ورفضت قيام كيان كردي. أما العراق والأردن فقد هندسهما الإنكليز بشكل شبه كلي لضرورات جيواستراتيجية أولها الفصل بين تركيا وإيران والسعودية وسوريا.

وأضاف أن العلاقة الفضلى للطيريركية المارونية مع فرنسا وقدرتها فرنسا ومصالحها بعد الحرب الأولى تناغمتا لتوسيع متصرفية جبل لبنان، دون أي اعتبارٍ للتوازنات السورية - اللبنانية والديموغرافية - السياسية التي قد تنتج عن ذلك. لذا فإن العديد من الإشكاليات الحالية في لبنان متأثرة بنويها بالتطبيق "الفرنسي - الماروني" لسايكس بيكو، ومن هذه الإشكاليات، العلاقة المتوترة مع سوريا منذ الاستقلال، إتهام لبنان من قبل القوميين بأنه جزء من التفصيل الاستعماري للحلم العربي الكبير بإقامة مملكة عربية، قدرة الدولة اللبنانية الناشئة على إدماج الاقضية الأربعة وتلبية احتياجاتها.

إلى هذا تحدث عن وجود عوامل أخرى أضعفت لبنان أكثر من سايكس بيكو أولها قيام دولة إسرائيل وما أدى إليه النزاع العربي الإسرائيلي من تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيه، وثانيها الثورة الخمينية وتفاقم الصراع العربي الإيراني وتاليا الشيعي السني، وثالثها الربيع العربي الذي أشعل الحرب السورية وأطلق العنان للحركات الأصولية الإسلامية.

وعن انهيار اتفاقية سايكس بيكو وحدود الدول التي رسمتها، قال إن الحدود اليوم وبسبب داعش زالت بين سوريا والعراق وبين سوريا وأجزاء من لبنان، ولا وجود لنية دولية للتدخل وتغيير هذا الواقع الجديد على الأرض. وإذ عمد إلى إجراء مقارنة بين الظروف التي أفضت تاريخيا إلى اتفاقية سايكس بيكو واليوم، اعتبر أن هذه "الاتفاقية لم تعد قائمة، إن لجهة القوتين اللتين فرضتا تنفيذها، وإن لجهة حدود الدول وتماسكها، أو لجهة إرادة الشعوب المحلية في العيش معاً... الإتجاه لما بعدها ما يزال غامضاً". وأيد الدعوات التي أطلقت مؤخرا لعقد مؤتمر دولي بين تركيا ومصر وأميركا وروسيا وإيران والسعودية، يعيد تنظيم المنطقة، معتبرا أن مؤتمرا كهذا على شاكله مؤتمر فيينا (1814-1815) أو معاهدة Westphalia (1648) وحده قادر على وقف حمم الأحقاد والتدخلات واللجوء إلى القوة والإرهاب. وإذ لم يتحقق ذلك، فالعالم متجه إلى حرب "كريميا أخرى" لاسيما في حال تآزم العلاقات الأميركية الروسية مع رئيس أميركي غير باراك أوباما، أو توازن حرب باردة مثلثة بين إيران والسعودية وتركيا يؤدي إلى تقسيم فعلي على الأرض قد يطول، مرجحا الفرضية الأخيرة. وأكد على أهمية عقد مؤتمر دولي كهذا للبنان، لأن أكثرية تلك الدول مقتنعة مع الأمم المتحدة بفرداته وقيمه، وتدعم عدم انحياز لبنان في الصراعات الإقليمية.

ورجح أن يظل لبنان يهتز بقوة نتيجة لعوامل خارجية وداخلية. من العوامل الخارجية النتيجة التي سيفضي إليها الصراع في سوريا، سعي حزب الله كقوة مذهبية إقليمية إلى السيطرة الكاملة على الدولة اللبنانية لمواجهة النفوذ التركي السعودي في المنطقة، حرب إسرائيلية جديدة ممكنة ضد حزب الله. أما العوامل الداخلية التي يمكن أن تهز مناعة الدولة وقدرتها على التوحيد على المدى القصير فهي: ضعف قادة لبنان وعجزهم عن حكم البلاد بعد خروج سوريا منها، الفراغ الرئاسي وما استتبعه من شلل لمؤسسات القرار السياسي في الدولة، الفساد والحركات الشعبية لمكافحة، تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وتساءل أخيرا إذا كان من الممكن للبنان أن يهوي متحدثا عن عوامل عدة يمكن أن تؤدي إلى ذلك كانتشار الأصوليات وخلق حالة فوضى معسكرة شبيهة باوضاع الصومال أو نشأة سوريا المفيدة بشكل يجعلها غير قابلة للحياة إلا بالاندماج مع لبنان أو عدم عودة المسيحيين إلى المشاركة الكاملة في الحياة السياسية وعدم تفاهم حزب الله مع الآخرين حول سلاحه، والأخطر هو عدم عودة النازحين السوريين إلى بلادهم، ما سيفرض تغييرا جذريا على لبنان وتركيبته.

استهل أندرو تابلر مداخلته بالتوضيح أنه سيحاول استكشاف تأثير مفاعيل اتفاقية سايكس بيكو والانتداب على تطور المنطقة التي كانت تحت السيطرة الفرنسية. بالنسبة إلى لبنان، قال إن العوامل التي أدت إلى عدم استقراره لا تعود إلى سايكس بيكو بل إلى بناء الدولة الذي أسس له الانتداب الفرنسي. فالتوازن الطائفي كان غير قابل للاستمرار لاسيما وأنه وفقا لتعداد 1938 كان الفارق بين المسيحيين الذين شكلوا 51% من السكان وباقي المكونات ضئيل جدا ليسمح بأن يؤسس عليه الميثاق الوطني عام 1943 الذي حدد أطر تقاسم السلطة في هذا البلد مميزا المسيحيين وبخاصة الموارنة. أما بالنسبة إلى سوريا، فمنذ البدء شهد هذا البلد خلال الانتداب اضطرابات وعدم استقرار أكثر من لبنان بسبب محاولة فرنسا تقسيمه إلى دويلات وما تلا ذلك من مواجهات مع سلطات الانتداب. ولكن لكي نكون منصفين، تابع، لم يجلب نيل سوريا استقلالها معه الاستقرار، إذ مرت بأكثر من 12 انقلابا وذابت مدة ثلاث سنوات ضمن الجمهورية العربية المتحدة. ومع وصول حزب البعث إلى الحكم في 1963 وتسلم حافظ الأسد لمقاليد عام 1970، شهدت سوريا نوعا من الاستقرار. ولكن نظرة قريبة إلى الأمور تظهر أن هذا الاستقرار كان هشاً وما أوحى بصلابته هو الحرب الدائرة في جارتها لبنان.

وتابع أنه لا يمكننا غض النظر عن دور الانتفاضة الأولى ضد حكم الأسد في سوريا والتي أسفرت عن مجزرة حماه، في وضع الأطر الديمغرافية والسياسية للثورة التي تشهدها سوريا حاليا. فحين استغل الأسد ما حصل في حماه لاعتقال كل معارضيه وزجهم في السجن كان أثر ذلك على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة

ديمغرافيا، كأثر الزلزال الذي ضرب سان فرانسيسكو. وعما إذا كانت الحرب الأهلية اللبنانية نتيجة لمفاعيل اتفاقية سايكس بيكو أو إذا كانت قدرة اللبنانيين على القيام من جديد نتيجة أيضا لهذه الاتفاقية، قال تابار إن لبنان عانى من الطائفية كما استفاد منها. فهو عانى منها لأن الحرب اندلعت بسببها وبسببها أيضا تمكن اللبنانيون طيلة 15 عاما من تأمين الخدمات الأساسية. أما في سوريا، فسأل إذا ما كانت بذور الأزمة الحالية التي تشهدها بين مختلف مكوناتها زرعا الانتداب الفرنسي منذ وضع اتفاقية سايكس بيكو وما تلاها، أم أن سببها هو عدم نجاح

خطة فرنسا بتقسيم سوريا إلى دويلات على أسس عرقية ومذهبية؟ وجوابا على هذا السؤال، قال إن سوريا فيدرالية كانت تداركت بعضا من أوجه هذه الحرب. إلا أن تأثير التيار القومي وبعده الناصري وثم البعثي جعل من سوريا ساحة حرب تتنازع فيها هذه التيارات، كل لتحقيق رؤيته حول مستقبل المنطقة. وحول احتمالات بقاء كل من سوريا ولبنان كدول وطنية بحدودهما المعترف بها دوليا وهل أن مفهوم الدولة الوطنية بات في ظل كل هذه الفوضى العارمة غير مجدي، قال إن الدولة الوطنية اليوم أهم من أي وقت مضى وما يجب التركيز عليه هو الحوكمة، معتبرا أن تحقيق الفيدرالية في سوريا قد يكون الحل الأنسب لمعضلتها الحالية.

بدأ **عمر العظم** كلمته بشكر الرئيسجميل وكورنراد أديناور على استضافة هذا المؤتمر، وقال إن اللوم يلقى غالبا في الوضع الكارثي الذي وصلت إليه المنطقة على اتفاقية سايكس بيكو لأنها خلقت دولا بحدود مصنعة ولم تأخذ بالاعتبار الاختلافات الإثنية والدينية والمذهبية والقبلية لشعوبها. وعارض هذا الاعتقاد معتبرا أن ما حصل في سوريا لا علاقة لسايكس بيكو به، بل لب المشكلة هو منع الأنظمة المتتالية نشأة هوية وطنية قوية وتعزيزها بدلا من ذلك هويات وانتماءات أخرى كالهوية المذهبية (سنية وشيعية) أو الهوية الإثنية (عرب، كرد) أو الهوية الإيديولوجية السياسية كنظام حكم الحزب الواحد وهو حزب البعث. ووصف هذه الهويات بالهوية الأعلى (Supra-Identity) وجوابا عن سؤال لماذا نجح الأمر في الأردن ولم ينجح في سوريا، أكد أن الأردن تمكن من ترسيخ هوية وطنية تخطت الانتماءات الأخرى لتدمج بين مختلف أطياف البلد. أما في سوريا فعدم وجود هوية وطنية جامعة وتنتمي الانتماءات الأخرى هو ما أدى إلى تفكك هذا البلد. وأضاف أن الحل في سوريا لا يكمن في رسم حدود جديدة أو تقسيم هذا البلد إلى دويلات على أسس انتماءات مذهبية وعرقية، لافتا إلى أنه لو قدر لدولة كسوريا أن تستمر، فهي بحاجة إلى إصلاحات سياسية عميقة تبدأ في تعزيز الهوية الوطنية ولا نجاة لها دون ذلك.

تلا الجلسة نقاش افتتحه روجيه ديب بالقول إنه يعتقد أن ما سنراه في سوريا على المدى القريب هو عملية تثبيت الإنقسام الحاصل بانتظار أحداث محلية أو خارجية تنتج حلا ممكنا. وطرحنا الأسئلة والإشكاليات التالية:

- يواجه لبنان حاليا زلزالين يتجسدان بالفساد المستشري وأزمة اللاجئين. هل ينتظر لبنان في المستقبل القريب زلزال آخر؟
- كيسنجر وبريجنسكي التقوا على أن النظام الإقليمي القائم على سايكس بيكو انتهى وأن كل الأحداث التي تشهدها المنطقة تشير إلى أنها تسير نحو إقامة نظام إقليمي جديد يقوم على المصالحة وتأمين الشراكة واحترام الحدود الموجودة وعدم التدخل في شؤون الدول. وذهبوا إلى القول أن العالم سيشهد إزالة النظام الدولي على حساب نشأة أنظمة إقليمية. ما مدى صحة هذا الأمر؟
- هل يشكل اتفاق الطائف نموذجا للحل في سوريا والعراق؟
- ديناميكية العلاقة بين انهيار الحدود الداخلية وانهيار الدول، حيث اعتبر البعض أن انهيار الحدود الداخلية للدول لا يعني زوالها.
- في حين رفض بعض الحاضرين مقولة أن لبنان وسوريا لم يعرفا نشأة الهوية الوطنية معللين ذلك بالقول إنه من أدبيات داعش قولها إن فشلها في سوريا ناتج عن وجود هوية سورية وعدم قدرتها على تجاوزها، أكد البعض الآخر أن جوهر المشكلة في العالم العربي هو عدم وجود هويات وطنية.

مسألة عدم وجود هوية سورية، قال العظم أنه في ظل الحكم الاستبدادي تم قمع الهوية السورية واستبدالها بشكل مستدام بهويات أخرى أعلى وفوق الهوية الوطنية ما خلق نوعاً من الصراع في الولاء لدى السوريين وابتدت الهوية الوطنية مرتبطة مثلاً بالولاء لنظام الأسد. واعتبر أن عدم السماح بنشأة هوية وطنية سورية هو من أهم أسباب الوضع الراهن في سوريا. بالنسبة إلى ما قيل حول داعش والهوية السورية، قال العظم إن مناطق سيطرة داعش في سوريا من منبج إلى جرابلس إلى الرقة، هي مناطق عشائرية حيث الانتماء الأول هو للعشيرة وليس للوطن.

وعن نشأة نظام إقليمي جديد، قال تابليز إن الولايات المتحدة لا تمتلك حالياً أي استراتيجية واضحة حيال المنطقة ما عدا استراتيجية الانسحاب لاسيما الانسحاب العسكري والسماح للقوى الإقليمية بالعمل على فرض توازن فيما بينها. وأضاف أن ما سيشكل مستقبل المنطقة سينبع من داخلها لاسيما من نتيجة الحروب بالواسطة الدائرة بين إيران وتركيا وإسرائيل والدول العربية كل دفاعاً عن مصالحه، مؤكداً أن الإدارة الأميركية الحالية وأي إدارة مستقبلية، لن تتدخل في أي مكان كما تتدخلت إدارة الرئيس جورج بوش الابن في العراق.

وحول لبنان، قال ديب إنه عرضة للزلازل بشكل مستمر بحكم موقعة الجيوسياسي حيث تتقاطع العديد من الصراعات، العربية-الإسرائيلية، الإيرانية-العربية، الشرق والغرب، ومع ذلك يتمتع لبنان بقدرة على استيعاب هذه الخضات. الخطورة تكمن في الفساد المستشري والذي يقتل أي إمكانية لإقامة دولة. واختصر المشاكل كافة التي تعاني منها المنطقة بعجزها بعد مرحلة سايكس بيكو ونيل الاستقلال عن إنشاء دول وطنية. وأكد من جهة أخرى أن نجاح أي نظام إقليمي جديد سيعتمد على مدى احترامه لاتفاقية ويستفاليا. وإذا شدد على أهمية الدور الإيراني في الوضع الذي وصلت إليه المنطقة، اعتبر أن ما يشهده كل من العراق وسوريا حالياً ما هو إلا نتيجة لفعل إيراني ورد فعل عليه من قبل تركيا والسعودية. وعليه، قال إن حل المشكلة يبدأ عندما تبدأ إيران وغيرها باحترام معاهدة ويستفاليا والكف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى. وعن الهوية الوطنية في لبنان قال إن مكوناته شهدت خلال القرن الماضي تحولات جذرية، إذ أصبح المسيحيون يشعرون أكثر أنهم عرب لغة وثقافة وأن العالم العربي هو امتداد طبيعي لهم ولمصالحهم، وأصبح المسلمون أكثر تصالفاً مع الحداثة وتعلقاً بانتمائهم اللبناني.

بدأت الجلسة الرابعة بعنوان "قراءة في الماضي والمستقبل: الأردن وفلسطين" بإدارة جون بل، مدير برنامج الشرق الأوسط والمتوسط في مركز توليدو الدولي للسلام في مدريد، وشارك فيها عبر سكايب مروان المعشر، نائب الرئيس للبحوث في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن، والوزير السابق في السلطة الوطنية الفلسطينية نبيل عمرو، ومحمود سويد المدير السابق لمؤسسة الدراسات الفلسطينية.

اعتبر جون بل أن أفضل تقديم للجلسة الحالية التي ستناقش موضوع الأردن وفلسطين هو ما سمعناه خلال استراحة الغداء من جايمس بار، معتبراً أن العرض التاريخي الذي قدمه حول ما جرى بين سايكس وبيكو بالنسبة إلى فلسطين يزيح اللثام عن الأسباب التي حددت مستقبل فلسطين. النقطة الثانية التي أشار إليها هي ما قاله جو مايل في الجلسة الصباحية من أن حل مشاكل المنطقة يبدأ بحل النزاع العربي الإسرائيلي، مؤكداً على أهمية هذا القول في ظل تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية الذي نشهده حالياً وبمركزيتها في المشهد الإجمالي للمنطقة. بالنسبة إلى الأردن، وافق على ما قاله عمرو سابقاً من أن الأردن أثبت عن قدرة كبيرة على الصمود في ظل ضغوطات كبيرة. وقال، إن هذه الجلسة ستحاول البحث في أوضاع الأردن وفلسطين في ظل الديناميكيات التي نتجت عن اتفاقية سايكس بيكو خلال قرن من الزمن. والسؤال الأساس الذي يطرح هو إلى أين سيتجه هذان البلدان.

استهل مروان المعشر مداخلته عبر سكايب بملاحظة عامة جاء فيها، "أنا تعودنا في العالم العربي على تعليق مشاكلنا كافة على شماعة سايكس بيكو، وتعودنا القول أن سايكس بيكو خلقت حدوداً إصطناعية في العالم العربي وأن هذه الحدود حالت دون قيام دولة عربية كبيرة تعددية، مدنية وديمقراطية". وفند هذا الكلام معترفاً أولاً بالآثار السلبية في الوطن العربي للدور الخارجي سواء من ناحية الاستعمار الأجنبي أو وجود إسرائيل،

ولكنه أضاف، أن المنطقة ليست الوحيدة في العالم التي خلقت فيها حدود اصطناعية، فحدود الكثير من الدول في العالم الموجودة اليوم ليست هي الحدود التي كانت قبل قرن من الزمان. واعتبر أنه من التبسيط القول إن كل مشاكل العالم العربي ناتجة عن سايكس بيكو. فقرن من الزمن كان كافيا لبناء دول متعددة، مدنية وديمقراطية. ورأى أن المشكلة الأساس في العالم العربي وبخاصة في منطقة الهلال الخصيب هي عدم الاعتراف بمفهوم المواطنة المتساوية الحاضنة للتنوع .

بالنسبة إلى الأردن، أشار إلى أن حدود مملكة الأردن لم تحدد في اتفاقية سايكس بيكو وإنما وضعها فيما بعد ونستن تشرشل عام 1921 مقتطعا جزءا من فلسطين للقيام بذلك. وعن أوضاع الأردن قال إن المملكة شهدت موجات من اللجوء بدءا من قدوم اللاجئين الفلسطينيين أعوام 1948 و1967 و1990 إلى تدفق اللاجئين العراقيين والسوريين عامي 2003 و2011، ما أكسبها خصوصية سياسية وديمقراطية، أثرت على نشأة وتطور الدولة الأردنية.

وأضاف أن النظام الملكي في الأردن يحظى بقبول كبير بين مختلف مكونات المجتمع الأردني أي الشرق أردنيين والأردنيين من أصل فلسطيني، وكان أكثر انفتاحا من أنظمة الدول المجاورة، ما أكسب الأردن وضعاً متميزاً وسمح له بتجاوز صعوبات كثيرة عجزت دول كسوريا والعراق مثلا على تجاوزها. أما من الناحية الاقتصادية، فقال إن الأردن كالكثير من الدول العربية يعتمد على النظام شبه الريعي الذي يقوم على تلقي المساعدات الخارجية أكثر من اعتماده على الإنتاجية، ما حدّ من قدرة الاقتصاد الأردني على الوقوف على قدميه واستيعاب الأعداد الهائلة التي تأتي إلى سوق العمل سنويا. وعلى الرغم من هذا الصمود، تواجه المملكة اليوم تحديات عدة بدءا من تملل الأردنيين أنفسهم من أداء الحكم، حيث شهدت البلاد تظاهرات احتجاجية عدة لم يضع لها حدا سوى الخوف من أن تؤول الأمور إلى ما آلت إليه في سوريا ومصر، وصولا إلى أزمة اللاجئين وخطر داعش والحالة الاقتصادية الصعبة مع ارتفاع نسبة البطالة لاسيما بين الشباب وارتفاع الدين العام وبلوغ العجز المالي 10 بالمئة وانخفاض المساعدات من دول الخليج في ظل انخفاض سعر النفط. وما يخيف أكثر، تابع المعشر، هو عدم وجود أي خطة جدية لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي. وقال إن الأردن لا يستطيع اليوم معالجة مشاكله بالطريقة التي كان يعتمدها سابقا، فمقولة توفير الخدمات مقابل الحريات لم تعد سارية بسبب عدم قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية للمواطن.

وعن الوضع الأمني، قلل من خطر داعش، قائلا إن التاريخ المعاصر للعالم العربي شهد بروز جماعات مماثلة ما لبثت أن اندثرت، متوقعا مصيرا مشابها لداعش. واعتبر أن مشكلة اللاجئين السوريين في المملكة أصبحت اليوم مشكلة أمنية وسياسية، موضحا أن الأردن لم يستطع حتى اليوم تكوين هوية أردنية وتعريفها تعريفا واضحا، فكيف سيتمكن من التعامل مع مليون و200 ألف سوري بعد 10 أو 20 عاما وبخاصة أننا نعلم أن معدل بقاء اللاجئ في الدول المضيفة هو 17 عاما. وقال إنه بعد مرور مئة عام على اتفاقية سايكس بيكو، ما تزال المملكة تعاني مع مفهوم المواطنة الحديث الذي يعترف بالمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والدينية والعرقية. وأضاف أن على الأردن إجراء تغييرات ضرورية في إدارة البلاد للتكيف مع المعطيات الجديدة. فالمملكة الأردنية لا تمتلك مشروع حدائي وليس لديها مشروع مواطنة حقيقية. حاولت عام 2005 من خلال الأجندة الوطنية، إلا أن هذه المحاولة جوبهت برفض أطراف رفضت التخلي عن مكتسباتها وامتيازاتها.

أخذ المنصة الوزير الفلسطيني السابق **نبيل عمرو** وشكر الرئيس أمين الجميل ليس فقط على الدعوة إلى هذا المؤتمر ولكن أيضا على استضافته في بكفيا "الأمر الذي كان ليكون مستحيلا إذا ما حكمنا القوانين الماضية في السلوك والعلاقات". وبدأ كلمته بالإشارة إلى أن حديثه سيتناول مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو الذي شكل نقطة انطلاق تاريخ جديد للفلسطينيين. وقال إن درجة الندم لدى الفلسطينيين كبيرة لدخولهم سلما مع إسرائيل قبل الإعداد الفكري لجمهورهم الفلسطيني. واعتبر أن اتفاق أوسلو انطوى على مزايا وقيود، وبعد فشله صارت القيود هي المتحكم المباشر في الأوضاع الفلسطينية في الضفة وغزة. المزايا كانت واحدة بدولة مستقلة: جواز

سفر معترف به، إدارات في مجالات متعددة مستقلة إلى حد ما، مع عودة مئات الآلاف من الفلسطينيين ما كان لهم أن يعودوا لولا أسلو وولادة نواة دولة فلسطينية من خلال نظام سياسي برلماني. أما عن أسباب انهيار اتفاق أوسلو فهي عديدة منها عدم جهوزية المجتمعين للسلام المفاجئ وضعف الوعي الفلسطيني لكيفية صنع القرار في إسرائيل وتأثير الوضع الداخلي الإسرائيلي بصورة حاسمة على القرارات السياسية، إضافة إلى المبالغة في الرهان على الدعم الدولي للتجربة وقدرته على المساهمة في إنجاحها وإساءة فهم متبادل للاتفاق، إذ أن إسرائيل رأت فيه اتفاقا أمنيا فيما اعتبره الفلسطينيون اتفاقا سياسيا.

وقال أن الفلسطينيين يعيشون اليوم عزلة سيكون تأثيرها حاسما على مستقبلهم، وتتمثل في عدم قدرة الأصدقاء على تقديم المساعدة التي يحتاجون إليها وعدم قدرة الولايات المتحدة على تقديم مبادرة جدية إضافة إلى إطلاقها يد إسرائيل بشكل كامل. وقال أن هذا الأمر خلق نوعا من الإحباط لدى الفلسطينيين وندما لتوقيعهم اتفاقا مع إسرائيل أعطاهم اليد الطولى في تحديد مصيرهم لأمد طويل.

أما عن الاحتمالات المستقبلية لحل القضية الفلسطينية، قال إن الاحتمال الأول يتلخص في استئناف الجهد الأميركي المنفرد أو عبر اللجنة الرباعية الدولية لإدارة أزمة العلاقات المتدنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بهدف منع الانهيارات والانفجارات. غير أن هذا الاحتمال وإن كان مرجحا على المدى القريب والمتوسط، يراكم خطرا سيكون من الصعب تفاديه واستئصال أسبابه.

الاحتمال الثاني هو حل الدولتين والذي يبقى وفق عمرو الأفضل بالنسبة للفلسطينيين والعرب والعالم بما في ذلك الولايات المتحدة. وعلى الرغم من موافقة إسرائيل على العنوان، إلا أن المعضلة في هذا الاحتمال هو التناقض في فهم خصائص كل دولة. فالإسرائيليون يريدون اعترافا صريحا من الفلسطينيين بيهودية الدولة، وهذا من وجهة نظر الفلسطينيين يمس بمكانة ومصالح ما يقرب من المليون فلسطيني ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية. والإسرائيليون يريدون كذلك دولة فلسطينية منزوعة السلاح ومسيطر عليها بالملء أمينا واقتصاديا، بما في ذلك اقتطاع أراض منها في منطقة الأغوار التي تشكل الاحتياطي الزراعي الرئيس للفلسطينيين، وإقامة مستوطنات مع وضع للقدس يختلف كليا عن ما كان عليه عشية حرب حزيران 1967. أما الفلسطينيون، فيرون دولتهم خالية من المستوطنات ومترابطة جغرافيا ومستقلة الإرادة السياسية الداخلية والخارجية، مع تمتعهم بقدرة على تأسيس نظام اقتصادي وسياسي لا تسيطر عليه إسرائيل. كما يرون أن عاصمة دولة فلسطين هي القدس الشرقية. هذا الاختلاف في المفاهيم والرؤى يحتاج إلى جهد دولي أقوى بكثير من الجهود التي بذلت لإنجاز أوسلو وتطبيقه ومحاولات إنفاذه، معتبرا أن حل الدولتين سيبقى شعارا ولن يتحقق.

وعن الاحتمال الثالث، استحضر عمرو في ذكرى سايكس بيكو مفاوضات لافروف - كيري، ليتساءل إذا ما كانت ستفتح بابا لترتيبات إقليمية يكون من ضمنها الملف الفلسطيني-الإسرائيلي. واعتبر أن هذا الاحتمال الغامض ربما يكون ممكنا إذا ما تمّ التفاهم بين اللاعبين الرئيسيين في سوريا بخاصة والشرق الأوسط بعامة، على رسم خريطة جديدة تحدها نتائج الحرب الدائرة الآن. ومع ذلك، أشار أولا إلى أن وضع إسرائيل في العالم العربي تغير في ظل وجود تحالفات شبه علنية بينها وبين العديد من الدول، كما تغير ما نسميه بالنظام العالمي، حيث كان سابقا بإمكان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يفرضا أي اتفاق يتوصلان إليه. اليوم الوضع مختلف، وفقا له، إذ أن الأمر بات يتخطى أميركا وروسيا ولم يعد هناك من نظام ثنائي دولي إنما مجموعة من الدول لديها القدرة على فرض ما تريد. وفي هذا الإطار، اعتبر أن إيران لا دور لها في المسألة الفلسطينية ولا وجود لها في الدائرة الإسرائيلية الفلسطينية، على الرغم من دورها الكبير في الدول المجاورة. وأضاف أن إيران تعمل اليوم على أجندة مستحيلة هي نوع من الحنين إلى امبراطورية ماضية واستعمار ماضي، مؤكدا أن كل النفوذ الإيراني الذي يبني اليوم على القضية الفلسطينية هو زائل.

وتحدث أخيرا عن مبادرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المطروحة على الطاولة، معتبرا أنها اليوم المحاولة الأكثر جدية لتحريك الملف الفلسطيني، لاسيما وأنها حظيت بترحيب إسرائيل والعالم. وخلص

إلى القول إن مشاكل الشرق الأوسط ليست نتاج تقسيم الحدود الذي أرسته سايكس بيكو بل نتاج الأنظمة التي تولت إدارة هذه الدول وفشلت في خلق هويات وطنية وفي تحقيق المواطنة. وازداد أن الوضع الداخلي الفلسطيني والانقسامات التي يشهدها لا يشجع على الاعتقاد بإمكانية التوصل إلى تسوية مع إسرائيل ولكن هذا لا يعني أن القضية الفلسطينية انتهت لأنها ما زالت متجذرة داخل الفلسطينيين ومن الممكن أن يأتي من يصوب الفشل السياسي الذي وقع فيه بعض الفلسطينيين.

وأخذ الكلام محمود سويد الذي قال إن اتفاقية سايكس بيكو وما تلاها لاسيما مؤتمر سان ريمو عام 1920 هي عملية متكاملة لتقسيم النفوذ في المنطقة بين فرنسا وبريطانيا بعد انهيار السلطنة العثمانية وانتهاء الحرب العالمية. وأكد أن التوجه لدى بريطانيا لإقامة دولة يهودية في فلسطين في ظل موافقة فرنسا أو على الأقل عدم معارضتها، كان موجودا منذ عام 1840 أي قبل سايكس بيكو، حين حاولت بريطانيا إقناع العثمانيين بفتح باب هجرة اليهود إلى فلسطين معللين هذا الطلب بإمكانية استفادة السلطنة من أموال اليهود. واعتبر تاليا أن فكرة الفصل بين المشرق والمغرب كانت قائمة في الذهن الغربي قبل الحرب العالمية الأولى وكذا ضرورة إقامة وطن يهودي في فلسطين للمساعدة على تحقيق هذا الهدف وعلى تأمين المصالح البريطانية لاسيما حماية طريق الهند.

أما عن الوضع الراهن بالنسبة للقضية الفلسطينية، فاعتبر أنه يستحيل حاليا البحث في أي مشروع تسوية أولا بسبب عدم تماسك الفلسطينيين الناتج عن الانقسام الحاصل بين غزة والضفة الغربية وصعوبة استعادة الوحدة بينهما وعدم جهوزيتهما تاليا لإقامة دولة. وتحدث في هذا الإطار عن الدور "التخريبي" الذي لعبته إيران في فلسطين لجهة تسليح حماس والتسبب في الانقسام الحاصل، معتبرا أنه لا يقل خطورة عن الدور "التخريبي" الذي لعبته في لبنان وتقوم به في بعض الدول العربية كالعراق مثلا لجهة إشعال الفتنة السنية الشيعية. وقال إن الدور العربي الفاعل في موضوع القضية الفلسطينية غائب كليا، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدور العالمي، ما دفع بإسرائيل إلى الاستفادة من الوضع الراهن والتوغل أكثر في قضم الأراضي الفلسطينية وإنشاء المستوطنات والتمتع في تهويد القدس والأغوار التي لا حياة لدولة فلسطينية دونها، إضافة إلى تهويد الداخل لاسيما في الجليل والنقب. وعليه، رأى استحالة التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية على المدى القريب، معرجا على طرح السيسى الذي أكد أنه في ظل الظروف الداخلية التي تعاني منها مصر وأوضاع البيت الفلسطيني الداخلي المشتت والمنقسم والمشهد الإقليمي المشتعل، لن يثمر شيئا لاسيما وأن السيسى يخوض حربا في شمال سيناء وهو بحاجة إلى إسرائيل. ودعا الفلسطينيين إلى مقاومة سلمية لعملية الاستيطان والتركيز على المبادرات الدولية والإقليمية وتفعيل سياسة مقاطعة إسرائيل سياسيا واقتصاديا وأكاديميا ونزع الشرعية عنها لحماية القضية بانتظار الوقت المناسب دوليا وعربيا وفلسطينيا لحلها.

وتلا الجلسة نقاش مفتوح أهم ما جاء فيه:

- تعليقا على الاحتمالات التي تكلم عنها نبيل عمرو، اعتبر البعض أن حل الدولتين بات حكما وراءنا، محذرين من احتمال لفرض حل أحادي رابع وهو لجوء إسرائيل إلى الخيار الأردني (الوطن البديل).
- تحدث البعض عن تحدي آخر يواجه المجتمع الأردني وهو تحدي الأسلمة المتطرفة.
- أكد بعض الحاضرين أن المشكلة الأساس في العالم العربي ليست سايكس بيكو والحدود التي رسمتها إنما الأنظمة التي تعاقبت على إدارة هذه الدول بعد الاستعمار والانتداب وفشلت فشلا ذريعا في إقامة دول وطنية وتكريس مفهوم المواطنة.
- تساءل البعض عن احتمال وجود تواطؤ إيراني إسرائيلي لإبقاء الوضع متأزما معللين ذلك بالقول إن إسرائيل تعيش بالحرب وتموت بالسلام وكذلك الأمر بالنسبة إلى إيران.

- اعتبر البعض أن حل القضية الفلسطينية لم يعد مشروعاً عربياً ولا فلسطينياً بل أصبح مشروعاً غربياً ودولياً.
- اعتبر البعض أن الحاجز الأول أمام حل القضية الفلسطينية هو الإنقسام الفلسطيني الداخلي.
- رفض البعض التلازم بين اتفاقية سايكس بيكو وقيام دولة إسرائيل، كما تساءلوا عن جدوى المطالبة بمقاطعة إسرائيل في ظل وضع متأزم كالذي تشهده المنطقة، مضيفين أنه علينا أن لا نتصور أن إسرائيل ستنتهي وأن نعمل بدلا من ذلك على إدماجها في المنطقة عبر التواصل مع المجتمع الإسرائيلي لاسيما المعتدل منه.
- قال البعض إن التواصل الفلسطيني مع إسرائيل موجود، إلا أن الداخل الإسرائيلي شهد تراجعاً للقوى المعتدلة، إذ ذهبت إسرائيل بعد الانتفاضة الثانية إلى اليمين بينما نمت عند الفلسطينيين ممارسات لا يدخل الحوار بينها.

السبت 21 أيار

تحت عنوان "قراءة في الماضي والمستقبل: العراق"، بدأ منسق الجلسة الخامسة حسن منيمنة بالتشديد على أهمية العراق كحالة فريدة على مدى العالم العربي، تجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية وكانت على مدى سنين وجودها كملكة وجمهورية، الأنجح في تكوين هوية وطنية. وإذ أشار إلى مشروع ثقافي نفذ في الثمانينات وهو إصدار سلسلة كتب "حضارة العراق"، حاولت عبرها مجموعة من الباحثين النظر إلى التاريخ العراقي بشكله الشامل، قال إن العراق شهد تعزيزاً للهوية الوطنية عاودت تأسيس البلاد على إنها مهد للحضارة. وأضاف أن العراق شكّل عبر التاريخ وزناً كبيراً بمقوماته المتنوعة، إضافة إلى العوامل الفعلية على الأرض حيث حصل نوع من الدمج بين مختلف أطراف المجتمع العراقي خلق الهوية العراقية رغم استيلاء الاستبداد على هذه الهوية. وتابع، "عندما سقط نظام صدام حسين لاحظنا أن السردية الوطنية سقطت واستبدلت بسردية فنوية من مذهبية إلى عشائرية إلى عرقية وأثنية، كالسردية الكردية والسردية الشيعية والسردية السنية والسردية المسيحية". وقال إن هذه السرديات تختزل الأزمة الثقافية العراقية في مرحلة ما بعد صدام في سعيها لإقامة سردية وطنية جديدة تتصدى لهذه السرديات الفئوية وتأخذها في الوقت نفسه بعين الاعتبار. وقدم المشاركون الثلاثة، ميسون الدملوجي، عضو في البرلمان العراقي ورئيسة لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية والمتحدثة باسم كتلة ائتلاف الوطنية، التي اعتبرها شخصية تجسد الزخم السياسي باتجاه عراق غير خاضع للتقسيم الطائفي، والمفتش العام في وزارة الخارجية العراقية والمستشار القانوني القاضي راند جوشي السعيد، الذي وصفه بأنه شخصية قامت بعملها بشكل جدي لخلق عراق جديد، وسفيرة العراق السابقة لدى الولايات المتحدة ومؤسسة المعهد العراقي لبرامج تمكين المرأة والأقليات رند الرحيم، التي وفقاً لمنيمنة، تجسد الإصرار العراقي على السير باتجاه تكريس التعددية الديمقراطية في العراق.

أخذت الكلام النائب الدملوجي وشكرت الرئيس الجميل وبيت المستقبل على تنظيم هذا المؤتمر، واعتبرت أن قضية العراق صعبة ومعقدة مضيئة أنها ستتحدث عن الأزمة العراقية الراهنة. وقالت إنه إضافة إلى ما تحدث عنه منيمنة من جمع العراق للموارد الطبيعية والبشرية، فقد كان مهذا لحضارات متعددة كما كان محاطاً بحضارات أخرى. فألى شرقه يوجد حضارة عريقة هي الحضارة الفارسية وإلى شماله الحضارة البيزنطية العثمانية والأوروبية الإغريقية إلخ.. وإلى غربه الحضارة العربية وإلى جنوبه الخليج العربي بامتداداته إلى الهند والشرق الأدنى. وأضافت أن العراق كان عبر التاريخ المكان المثالي لصراعات هذه الحضارات وفي أحياناً قليلة، عرف أوقاته الذهبية حين كان جسراً بين هذه الحضارات. وتابعت أن اليوم لا يختلف عن الأمس حيث ما زال العراق ساحة لصراعات إقليمية ودولية متنوعة ومتعددة.

وأوضحت الدملوجي أنها ستبدأ مداخلتها باحتلال العراق عام 2003 حين حُلّت مؤسسات الدولة والجيش والقوات الأمنية ووضعت نظام اجتثاث البعث وانطلق بناء العملية السياسية على أساس أن في العراق مكونات ثلاثة: الشيعة والسنة والأكراد. وقالت إن هذه النظرة للأمور خلقت مظلوميات كبيرة أضيفت إلى

المظلوميات السابقة، وبعد 13 سنة تحول الصراع إلى صراع داخلي، شيعي شيعي وسني سني وكردي كردي، بالإضافة إلى الصراعات بين المكونات الثلاثة. وتابعت أنه في ظل مقاطعة فئات واسعة لهذه العملية السياسية لشعورهم أنها أقصتهم وهمشتهم وأغلبتهم من السنة ولكن بينهم أيضا شيعة وأكراد ومسيحيين، شكلت انتخابات عام 2010 بحسب الدملوجي نقطة محورية، إذ انخرط فيها هؤلاء عبر ائتلاف الوطنية الذي جمعهم بقيادة أياد العلاوي. استطاعت هذه الكتلة أن تريح في الانتخابات وحصلت على 91 مقعدا فيما حصلت كتلة دولة القانون الذي ترأسها نوري المالكي على 89 مقعدا. ولكن كان هناك تكاتف دولي وإيراني وعربي بأن يستمر الحكم بأيدي المالكي. وأردفت، "أعرج على هذه المرحلة ليس لأنها تاريخ بل لأنها شكلت نقطة فارقة أصبح المواطن يشعر بعدها بفجوة بينه وبين الطبقة السياسية. وتراكت هذه الفجوة بين سنوات 2010 و2014 بشكل كبير من خلال عمليات الاعتقال العشوائية والاستهدافات"، كان نتيجتها سقوط الموصل وبعدها الأنبار ونيوى بيد التنظيمات الإرهابية دون أن تطلق طلقة واحدة.

وتحدثت عن التظاهرات المطالبة والسلمية والمدنية التي شهدتها العراق عام 2015 تحت شعار وحدة العراق ورفض الأحزاب الدينية ونيل الطائفية ورفض التقسيم والعسكرة ومكافحة الفساد. وقالت إن التوجه كان أن الأحزاب الدينية التي أمسكت بالسلطة بعد 2003 لا تنفع لحكم العراق. وأيدت المرجعية في النجف الأشرف هذه التظاهرات وأعلنت صراحة أن العراق دولة مدنية وكانت هناك مطالبات واسعة بمحاسبة الفاسدين والمفسدين واسترداد أموال العراق وإجراء إصلاحات للعملية السياسية.

وتابعت، اليوم بعد انقضاء سنة على هذه التظاهرات، انضمت إليها أطراف عدة أولها التيار الصدري الذي يتميز عن غيره بأنه خلق من داخل العراق وليس من خارجه ويضم المهتمين والفقراء من الشيعة العراقيين. إلا أنه وفقا لها، استطاع أن يختزل مطالب التظاهرات بتغيير الوزراء فقط وألغى المطالب الأخرى لاسيما جعل العراق دولة مدنية. في المقابل، أكدت الدملوجي "نحن أمام وضع سني مزري". فهناك من العشائر من حارب داعش وهناك من انضم إليها، مرجحة أن يشهد العراق في المستقبل القريب صراعات سنية داخلية كبيرة تضاف إلى وجود "عملية تغيير ديمغرافي تجري على قدم وساق"، إذ في الكثير من الأحيان، لا يسمح لأهالي المناطق المحررة بالعودة إليها. كما رجحت أن يكون العراق مقبلا أيضا على صراع شيعي داخلي وصراع كردي داخلي، وهو "صراع بين ثقافتين، ثقافة أربيل ودهوك العشائرية من ناحية وثقافة السليمانية وكركوك التي تعتبر أكثر مدنية". وبالرغم من الدعوات إلى انفصال الكرد عن العراق، اعتبرت أن المستقبل سيحمل انقسامًا لكردستان بين كردستان الغربية وكردستان الشرقية والحلم التاريخي بإقامة دولة كردية لن يتحقق بالمستقبل المنظور.

وختمت بالقول إن العراق مقبل على تفكك كبير للكتل الطائفية، يبشر في الوقت نفسه بولادة جديدة. وإذ رأت أن المستقبل القريب سيحمل معه صراعا طائفيا، أكدت أن الأكثرية في العراق اليوم تنادي بكتلة عابرة للطائفية، معربة عن تفاؤلها لأن التيارات العابرة للطائفية ستقوى والشارع سينتصر على سياسة المحاصصة. وبالرغم من "الدماء الكثيرة التي ستسفك بهذه الأثناء"، اعتبرت أن مستقبل الأجيال القادمة هو أحسن من الحاضر الموجود اليوم.

تناوب على الكلام راند جوهي السعيد مؤكدا أنه لا يتحدث من وجهة نظر حكومية ولكن شخصية. وقال إنه سيخرج عن السؤال المطروح في الجلسة ويعرج على التاريخ في موضوع تشكيل الدول ورؤية القانون الدولي في هذا الشأن وما يجري على أرض الواقع في العراق حاضرا وما هو متوقع مستقبلا.

وأضاف أن التاريخ شهد زوال وتفكك امبراطوريات كثيرة نشأت على ركامها دولا جديدة. واعتبر تاليا، أن ما جرى في سايكس بيكو ليس بالجديد، لكنه رسخ ما يعرفه التاريخ في منطقة معينة هي منطقة الشرق. وتحدثت عن آليات متعددة لنشأة الدول كالانفصال والتفكك والاستيلاء والاتحاد، كما أشار إلى عناصر ثلاثة لا بد من توفرها لنشأة دولة ما وهي الإقليم (أرضي، بحري، جوي)، والشعب (مهما اختلفت الانتماءات الدينية والمذهبية والعرقية والإثنية) والسلطة (أي النظام السياسي مهما كان نوعه). كما تحدثت عن عنصر آخر مهم في نشأة الدول وهو اعتراف الدول الأخرى بها الذي يمكن أن يكون واقعا ومؤقتا أو قانونيا ونهائيا.

بالنسبة إلى العراق، قال إن السيدة الديمولوجي عرضت للواقع الموجود في العراق، وهو سيبدأ من حيث انتهت في محاولة لاستشراف المستقبل. وإذ أكد أن ما يحصل في العراق هو نتيجة لتداخل عوامل إقليمية ودولية خارجية وداخلية عدة، تحدث عن واقع سياسي يعمل للنهوض بالعراق في ظل شعور شامل بوجود هوية عراقية. وقال إنه في حين تعمل التأثيرات الخارجية على تعزيز الهوية القنوية الطائفية والعرقية، غالبية العراقيين تذهب باتجاه الهوية العراقية. واعتبر أن داعش ككيان إرهابي سينتهي بطريقة أو بأخرى ولن يكون جزءاً من المنطقة. وحول إمكانية حصول تغيير في خارطة العراق وإذا كانت هذه الفكرة مقبولة أو مرفوضة، أكد أن جميع مكونات العراق من الجنوب إلى الغرب إلى الوسط إلى ما دون إقليم كردستان ترفضها رفضاً كاملاً، وهي تذهب باتجاه تكريس وحدة العراق واستقراره بخريطته الحالية ولا وجود لأي اتجاه غير هذا الاتجاه. وأضاف أنه على الرغم من الأصوات التي تتعالى في إقليم كردستان مطالبة بحق تقرير المصير، وهذا أمر مشروع، وعلى الرغم من أن الدستور العراقي يكرس العراق كدولة فيدرالية اتحادية تسمح بوجود أقاليم، إلا أنه لا يوجد رؤية عراقية حالية تنادي بتغيير خارطة العراق أقله في المستقبل القريب. هذا لا ينفي وفقاً له، وجود من يفكر في هذه المسألة، مؤكداً "أننا في بداية نفق طويل ولا نعلم ما قد نشهده مستقبلاً".

وأخذت المنصة رند الرحيم شاكرة بداية جميع من عمل على إنجاح هذا المؤتمر "المحفز". وبدأت مداخلتها بملاحظتين حول ما قاله تابلر في كلمته عن عجز الولايات المتحدة وباقي الدول اليوم عن تنفيذ خططهم واستراتيجيتهم على الأرض وفرضها. وقالت: "نعم من الصعب اليوم على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فرض تطبيق استراتيجياتهم، ولكن بمقدور المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة أن يضغط وأن يشكل الرأي العام". أما الملاحظة الثانية فتتعلق بخرائط تقسيم المنطقة التي عرضها هايدمن. وإذ ذكرت أن السناتور جو بايدين اقترح عام 2007 تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات سنية وشيعية وكرديّة، قالت إن هذه الخرائط لم تأت من عدم ولكن من التفكير السائد بوجود تقسيم المنطقة برمتها إلى كيانات على أسس وأضاف أنها إذا ما جمعنا هذا التفكير بقدرة الولايات المتحدة على التأثير، نجد أنه لا دخان دون نار وأنه بإمكان المجتمع الدولي المضي بخطة ما أو التشجيع للسير باتجاه ما، ولذا الناس متخوفون من خرائط كهذه.

وعن مقولة اصطناعية حدود العراق التي يرددها بعض المفكرين طائفية. الغربيين ويتبناها الأكراد وأن اتفاقية سايكس بيكو وبعدها معاهدة سيفر جمعاً مكونات لا علاقة لها ببعضها البعض، قالت إنها غير صحيحة بالكامل. وأوضحت أنه تاريخياً، كان لوالي بغداد في القرن التاسع عشر سلطة على المناطق الجنوبية وشنّ حملات عدة إلى هذه المناطق بلغت الموصل، كما استعان في هذه الحملات بقبائل بابان الكرديّة. يشير ذلك وفقاً للرحيم، إلى أن العراق وضمه بغداد كمدينة رئيسة ليس بكيان جديد ولا هو مصطنع بل هو كيان وجد عبر التاريخ. وأضافت أنه باستثناء ضم جزء من المنطقة الكرديّة إلى العراق وأجزاء أخرى منها إلى تركيا وسوريا، فإن حدود العراق ليست أكثر عشوائية من حدود باقي الدول في الشرق الأدنى والبلقان وحتى أوروبا التي رسمت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومع ذلك، وبالنظر إلى الفوضى التي يعيشها العراق حالياً، قالت إن التساؤل إذا ما كان يجب الإبقاء على الحدود الحالية أو أن هذه الحدود لم تعد صالحة وعملية تساؤل مهم. ولكنها اعتبرت أن السؤال حول اصطناعية الحدود بعامة والحدود العراقية بخاصة هو سؤال مغلوط إذا ما يجب طرحه هو هل الشعب العراقي مرتاح بحدود العراق الحالية؟ وأكدت أنه تاريخياً وباستثناء الأكراد، كل المكونات العراقية كانت سعيدة بالحدود التي رسمتها سايكس بيكو، كانوا ضد الانتداب والاستعمار، لكنهم لم يكونوا يوماً ضد الدولة العراقية. وتابعت، "ما أحاول قوله هو إن شعب العراق لا يرى أن حدوده مصطنعة، بل هو راض عن حدود بلاده"، وعندما جمع الإنكليز ولايات الموصل وبغداد والبصرة ضمن بلد جديد هو العراق، لم يعارض أي من المكونات ذلك باستثناء الأكراد طبعاً.

أما الحديث عن احتمال تغيير الحدود، تابعت، فعلياً في هذا المجال التفكير وفقاً لمفهومي الحدود الداخلية والحدود الخارجية. ورداً على سؤال حول ما إذا كان تقسيم العراق تصحيحاً لاصطناعية التي انتجتها سايكس بيكو، أكدت أن ما يعانيه العراق حالياً لم ينتج عن حدود اصطناعية إنما عن فشل أنظمة الحكم وفشل بناء الدولة. الحوكمة هي المشكلة الأساس، قالت، وفشلها يطغى على مسألة سايكس بيكو أو الحدود. وأوضحت

أن الملك فيصل كان واعيا بأنه جئى به لحكم دولة متعددة وأن نخبة من السنة تحكم غالبية من الشيعة وعددا كبيرا من الأكراد، وكان يعي أيضا خطورة هذا الأمر على مستقبل دولة العراق حتى أنه أوصى بمعالجته. وأضافت أنه في ثلاثينيات وأربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، كان هناك جهود جبارة لخلق الهوية العراقية من خلال التربية والتعليم إلخ.. ولكن هذ الجهود توقفت مع بروز فكرة العروبة في الستينيات حيث بدأت الهوية العربية تغطي على الهوية العراقية. حاول صدام حسين إعادة إحياء الهوية العراقية بسبب الحرب مع إيران ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة وللأجندة الخطأ، لاسيما وأن صدام كان يمارس العنف ضد باقي المكونات غير السنة. وتابعت، عام 2003، بات الشيعة ممثلين بأحزاب دينية وبدأ اضطهاد السنة. التحالف الكردي الشيعي الذي يعود لما قبل عام 2003، نتج لأن الأكراد كانوا يريدون الحكم الفيدرالي والشيعة كانوا يريدون السيطرة على المناطق العربية في العراق. المشكلة أنه بعد 2003 أصبح العراق أسيرا للطوائف والأعراف ولم يعد هناك من نظرة موحدة إليه وإلى هويته وكيف يجب أن يكون نظام الحكم فيه. الشيعة اخطأوا بالنزعة الفوقية التي بلغت حد الانتقام، ما خلق لدى السنة إحباطا وحقدا وشعورا بالتهميش وبأنهم يحاكموا مع النظام السابق ومتهمون بالشراكة معه. بالنسبة الى الحوكمة، الفساد كبير والزبائنية سائدة وأصبح العراق بلدا فقيرا ولا نعرف أين تذهب الأموال.

بعد 13 عاما من عدم الاستقرار والعنف وعدم الثقة المتبادل بين المكونات العراقية، حان الوقت لإعادة التفكير في الحدود الداخلية والخارجية للعراق وطرح السؤال حول قابلية العراق للحياة كدولة، وإذا كان بات من الضروري تقسيم العراق على أسس مذهبية وعرقية، قالت الرحيم. وتابعت أنه بالنسبة للاميركيين، الحل يكمن في تقسيم العراق إلى أقاليم مستقلة ثلاثة سنية وشيعية وكردية، ولكن ضمن فيدرالية واحدة وتحت علم عراقي واحد. سيناريو رحب فيه الأكراد الذين يعتبرون أنهم ليسوا عراقيين، فيما رفضه السنة والشيعة معتبرين أنه مؤامرة لتقسيم البلاد، السنة لأنهم اعتبروا أن الفيدرالية هي التقسيم ما يشكل خيانة للوطنية، والشيعة لأنهم كانوا يريدون السيطرة على العراق كاملا. اليوم، تغير الوضع لأن الدولة فشلت على الأصعدة كافة، وتعالق خلال السنتين الماضيتين المطالبة بالفيدرالية. واستعرضت التوزيع الديمغرافي في مختلف المحافظات العراقية على أساس المذهب والعرق ومدى تداخل المكونات العراقية جغرافيا بعضها ببعض الآخر، لتصل إلى نتيجة مفادها استحالة تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث. وبالنسبة إلى الإقليم الكردي، قالت إن السؤال الذي يطرح اليوم ليس حول استقلال هذا الإقليم بل حول حدوده، إذ أن الخريطة الكردية تطالب بمناطق في محافظات نينوى وديالى ووسطى وصلاح الدين، إضافة إلى حلم الامتداد واستعادة المناطق الكردية في سوريا وتركيا. وتابعت أن جيران العراق لن يقفوا على الحياد أمام تقسيمه لاسيما مع سيناريو سقوط الإقليم السني تحت سيطرة داعش، والإقليم الشيعي تحت سيطرة إيران وطموح التمدد الكردي باتجاه سوريا وتركيا. واقع كهذا لن يؤدي إلا إلى حرب أهلية طويلة الأمد وفقا لها. وختمت بالتأكيد أن دولة سنية ودولة شيعية ضمن كونفيدرالية في العراق هو سيناريو غير قابل للحياة لأسباب داخلية وجيوسياسية. ولهذا، ستبقى الحدود التي رسمتها سايكس بيكو الأمثل وسينظر إليها كعمل مبدع. واعتبرت أخيرا أن الحل الأمثل للعراق هو بالتطبيق الفعلي لقانون المحافظات الصادر عام 2008 والذي ينص على تفويض الحكومة المركزية للسلطة لحساب المحافظات بحدودها الحالية، إضافة إلى تعزيز قوة الحكومة المركزية.

وافتح حسن منيمنة جلسة النقاش بالتوجه إلى المتحدثين بالسؤال التالي: نحن في العام 2016، ننتقل إلى العام 2026: بنعم أو لا، هل من بقاء بأي شكل من الأشكال لداعش وهل ستصبح كردستان مستقلة؟

فيما أجمع المتحدثون الثلاثة أن داعش لن تبقى ككيان، اختلفت الآراء حول استقلال الإقليم الكردي حيث قالت الديمولوجي أنها لا ترى دولة كردية بل خلافات داخلية بين الأكراد، وبخلاف الرحيم التي ردت بنعم رأى الجوهي أن كردستان لن ترى النور.

تمحور النقاش حول الأفكار التالية:

- كيف يمكن أن نخلق تيارا عابرا للطوائف في العراق؟
- هل السنة في العراق يجدون أنفسهم أقرب من الشيعة العراقيين أم من السنة في الخارج والعكس؟

- هل العلمانية وإنشاء الدولة المدنية حل منظور لقضية العراق؟
- هل اتجاه العراق لتبني الفيدرالية سببه واقع مذهبي مقترض أو قائم أم وجود إقليم كردستان؟
- موضوع الأقليات

في إجاباتهم على هذه الأسئلة، أكد المتحدثون أن للعراق تراثا علمانيا قديما على الأقل منذ نشأته الحديثة عام 1921، حيث كان يوجد أحزاب عراقية حقيقية و علمانية وكذلك أحزاب قومية وبعثية. وقالوا إن ائتلاف الوطنية يجسد اليوم هذه النزعة إذ أن صفوفه تضم مروحة واسعة من الطوائف والأعراق، ولا بد من العمل على إخراج نخب وقيادات سياسية جديدة. وأضافوا أن الانتماء الشيعي هو للعراق، متحدثين عن الخلاف التاريخي في المدارس والمرجعيات بين إيران والعراق. وحتى السنة، فهم يذهبون باتجاه الانتماء الوطني. وأوضحوا، إذا ما تركنا السياسية وذهبنا إلى الحياة الاجتماعية، نرى أن التقارب بين الناس كبير وعابر للطوائف وهناك نوع من الاندماج بينهم في الثقافة والمجتمع والحياة اليومية. ومع ذلك، لفتوا إلى أن الهويات الفرعية وخاصة الطائفية هي اليوم غالبية في العراق، وككل دولة عانت من ديكتاتورية لوقت طويل، لا يملك العراق مؤسسات خارج الطوائف، لذلك هو بحاجة إلى قيادات جديدة، معتبرين أن التيار العلماني لم يخلق قيادات علمانية. وختموا بالقول إن القومية العربية أولا ثم الهويات الفئوية ثانيا، طمست الهوية العراقية وبعد 13 سنة على سقوط نظام صدام حسين، فشلت الدولة فشلا ذريعا وهذا واضح من خلال ما نراه من تظاهرات جمعت المكونات العراقية كافة. وتوقعوا أن يكون هذا التحرك الشبابي الميداني نقطة انطلاق لبناء قيادات جديدة وإقامة الدولة المدنية المنشودة.

وتحت عنوان "سايكس بيكو جديد للمنطقة؟"، افتتح منسق الجلسة السادسة والأخيرة الكاتب والصحافي جهاد الزين عملها بتقديم بعض الملاحظات "المستقاة من كل جو هذا المؤتمر المهم والعجيب، عجيب لأن الجلسة الأولى فيه تشبه الجلسة الأخيرة بسبب ما أسمح لنفسي بأن أسميه احتقان نخب سايكس بيكو بطرح الإشكالات التي واجهت وتواجه بلدانها، وهي ليست بقليلة". الملاحظة الأولى هي حول مسألة الهوية الوطنية ووجود تيار سائد من المتفائلين بمستقبل المنطقة وخاصة بالنسبة إلى الهوية الوطنية. فهؤلاء يعتقدون أن اتفاقية سايكس بيكو ساهمت في تعزيزها وهي موجودة على الرغم من الواقع الراهن. وتابع، بالنسبة للعراق وفلسطين والأردن ولبنان، الهوية الوطنية موجودة. المشكلة الكبرى في مسألة الهوية تكمن اليوم في سوريا، إذ بمعزل عن الخطاب اليتيم وأحيانا البائس للجناح المدني في المعارضة السورية والذي يؤكد على الهوية الوطنية السورية، أثبت الأداء الذي قدمه السوريون كما الأحداث عدم وجود يقين حول هذه الهوية. الملاحظة الثانية: مع إن العديد من المداخلات عالجت بأشكال مختلفة معضلات بناء الدولة في بلدان سايكس بيكو، كان من الضروري بلورة جوانب بناء الدولة وخصوصا في المواضيع غير السياسية المباشرة كالتاريخ التربوي لسايكس بيكو والتاريخ القضائي والتاريخ الاقتصادي وتأسيس الجامعات. فالجامعتان الأكبر في المنطقة، قال، أي الأميركية واليسوعية في بيروت ونضيف إليهما جامعة القاهرة، نشأت قبل سايكس بيكو وكانت علامة على ما سماه الزميل جو مايلا "بتراكم القرن التاسع عشر الذي انتج سايكس بيكو". أما بقية الجامعات الوطنية التي بدأت كلها طليعية وناجحة وهي حصيلة لسايكس بيكو، فهي تعد اليوم وفقا له مشاريع متراجعة تراجع استراتيجيا لكي لا نقول أنها منهارة، إن على المستوى التربوي أو التعليمي. الملاحظة الأخيرة للزين كانت حول موضوع الفيدرالية، حيث أوضح أنه في السبعينات من القرن الماضي وأبان الأزمة اللبنانية، حاولت الأحزاب المسيحية الفاعلة إطلاق فكرة الفيدرالية ولكن هذه الفكرة لم تستحصل يومها على أي شرعية، ولولا انخراط العراق الذي هو انخراط مسلم وليس مسيحيا في المشروع الفيدرالي، لم يكن ممكنا لهذه الفكرة أن تكتسب شرعية في العالم العربي. واليوم هناك عودة سلمية في لبنان لدى بعض النخب المسيحية إلى طرح فكرة الفيدرالية لكنها تبقى خجولة رغم شرعية الفكرة التي أكدت التجربة العراقية.

وقدم المشاركون في هذه الجلسة وهم ناصيف حنّي، السفير السابق لجامعة الدول العربية في روما والفاثيكان، برهان الدين دوران، المنسق العام في مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتركيا وبول سالم نائب رئيس للسياسة والبحوث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن.

استهل برهان الدين دوران مداخلته بالقول إنه لا بدّ من مناقشة نتائج اتفاقية سايكس بيكو ومستقبل المنطقة في ضوء المستجدات التي شهدتها المنطقة والعالم لاسيما أحداث 11/9 والربيع العربي. وقال إن الحديث عن تغيير خريطة المنطقة بات راجحاً وكذا الحديث عن بزوغ شرق أوسط جديد، مبشراً بانتهاء اتفاقية سايكس بيكو والنظام العالمي الجديد الذي تم إرساؤه بعد الحرب العالمية الأولى. وأضاف أن الغريب في الموضوع أن ما يجمع أطرافاً متقاتلة في الحروب التي تشهدها المنطقة كداعش والأكراد، هو اعترافهم أنه لم يعد هناك وجود لسايكس بيكو ومفاعيلها. في المقابل، الذين لا يوافقون على هذه الرؤية يعلمون ضمناً أن الشرق الأوسط لن يعود كما كان وبخاصة في ظل إعادة تموضع القوى الدولية ونشأة تحالفات جديدة. وأكد أنه في الوقت الذي تنشغل فيه القوى الدولية والقوى الإقليمية في محاولة فرض شروط اللعبة في منطقة الشرق الأوسط، يصعب على أي أحد فيهم تكهن ما سوف يخلف سايكس بيكو. وتابع أنه قبل مناقشة إمكانية الإعداد لسايكس بيكو جديد لمنطقة الشرق الأوسط، علينا محاولة فهم التغييرات التي حصلت فيها. وتحدث عن رؤيتين في محاولة تفسير هذه التغييرات، رؤية مكانية تلقي اللوم فيما يجري على التدخلات الخارجية في المنطقة لاسيما الأميركية وترتكز على التغييرات السياسية أي تغيير حدود الدول والانقسام الحاصل في العقائد والتوجهات، معتبراً أن هذا التيار يعتقد أن العالم العربي ينهار في ظل غياب الهويات الوطنية وحلول الانقسامات الطائفية مكانها، إضافة إلى تحميله اتفاقية سايكس بيكو مسؤولية الوضع الراهن. أما الرؤية الثانية وهي زمنية، فتحاول أن تفهم الحاضر من خلال الماضي والتاريخ وتشبّه ما يحصل في المنطقة بحرب الثلاثين عاماً التي عاشتها أوروبا لاسيما عند محاولة التفكير بمستقبل اتفاقية ويستفاليا في المنطقة، إذ أن ما يحصل فيها يؤكد سقوط الأعمدة الثلاثة التي قامت عليها وهي السيادة الإقليمية والعلمانية.

وتابع أن الطبيعة المعقدة للمنطقة بدأت تظهر بعد أحداث 11/9 والحرب الأميركية على العراق عام 2003 حين سقط القناع المدني والعلمي لهذا البلد وظهرت الانقسامات الدينية. وفي تحدي أول لاتفاقية ويستفاليا، بدأت الدول في المنطقة بعدها تحلل على أسس دينية وعرقية، ما أدى إلى خلق حدود سياسية جديدة باتت تتحدى الحدود الجغرافية القائمة. إلى هذا، وأضاف، حصل تغيير في الحدود كما في حالة نشأة إقليم كردستان في العراق وحصل تغيير في السيطرة على الأراضي، كما في حال داعش في العراق وسوريا. التحدي الثاني هو في النزوح التي تشهدها المنطقة لاسيما من وإلى المناطق التي تسيطر داعش عليها. وأكد أن سيطرة داعش على أراض في كل من سوريا والعراق هي تحد لسيادة الدول ومؤشر لاحتمال زوالها. وتحدث دوران عن دور الربيع العربي الذي أعاد النظر في أولوية وجود الدولة على حساب مصالح الشعوب، وتحول مع الأحداث التي شهدتها دوله إلى "أكلح شتاء". وقال إن السياسة الخارجية التي اعتمدها الولايات المتحدة في المنطقة والتي قامت على الدمج بين الإحجام عن التدخل وإعطاء المزيد من الدفع للشركاء المحليين، هيأت لقيام بيئة جيوسياسية مكنت القوى الإقليمية من ممارسة نفوذ أكبر في شؤون الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، اعتبر أن إيران أصبحت القوى الأكثر نفوذاً في العراق وسوريا واليمن ولبنان بسبب قيادتها القتال ضد داعش، في وقت تسعى السعودية إلى الحد من هذا النفوذ وتدور بين القويتين حرباً خفية في المنطقة.

أمام هذا الواقع، تحدث دوران عن طريقتين ما زال متحيين أمام المنطقة: الأول استمرار الحروب فيها وتحولها إلى مشكلة مزمنة تجلب معها المزيد من العنف، والثاني ظهور ميزان جديد للقوى في المنطقة يحد من التدخل الإيراني ومن نزاعاتها مع القوى الإقليمية الأخرى، كما يحد من سياسة القمع التي تمارس على الأخوان المسلمين.

وأخذ الكلام ناصيف حتّي الذي شكر بداية الرئيس أمين الجميل وبيت المستقبل على تنظيم هذه الندوة حول موضوع قد "يبدو تاريخياً ولكنه يتعلق بمستقبل دول المنطقة". واستهل مداخلته بالإشارة إلى أنه إذا كانت السلطنة العثمانية الرجل المريض في أوروبا أبان القرن التاسع عشر، فالرجل المريض في مستهل القرن الواحد والعشرين هو العالم العربي. وقال إننا نشهد اليوم نظاماً إقليمياً فوضوياً عاجزاً عن وضع أجندة محددة للمنطقة وأدى إلى ما يمكن تسميته بـ *Desarabisation du monde arabe* عبر التدخل التركي-الإيراني في العالم العربي، إضافة إلى عودة الأيديولوجيات التي كانت سائدة في السيتينات والتي بخلاف هذه المرحلة لم تعد سياسية بل مذهبية، استغلت الفراغ السياسي لإحداث تغييرات.

وتحدث عن عوارض هذا المرض بدءا باختطاف الربيع العربي على يد النزاعات الجيوسياسية والاجتماعية وبخاصة في سوريا، إعادة إحياء الهويات الفرعية لاسيما المذهبية التي عززتها التنظيمات الخارجية عن الدولة المتعاونة مع جهات خارجية، فأصبح النزاع المذهبي عنوان هذه المرحلة وأعاد إحياء ما نسميه بعوارض كربلاء. وتحدث أيضا عن أزمة أنظمة الحكم في المنطقة والتي أظهرت أن النظام أهم من الدولة (باستثناء تونس ومصر) وتراجع الفكر العلماني فيها على حساب انتشار الفكر الإسلامي إضافة إلى محاولتها دمج الأقليات عنوة وإهمال المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. إلى هذا يضاف وفقا لحثي، التدخلات الإقليمية التي أزاحت الربيع العربي عن مساره الحقيقي وحولته إلى صراعات دامية. وأشار إلى أن سوريا باتت ساحة للحرب بين القطبين الشيعي والسني في المنطقة، معتبرا أن سقوط العراق كان المسبب الأول لبروز النزاع السني الشيعي في المنطقة.

وذكر حثي بعودة المسألة الكردية بقوة إلى الواجهة وبخاصة في العراق وسوريا، إضافة إلى قضية الأقليات. وقال إنه منذ وضع اتفاقية سايكس بيكو مرورا باستقلال الدول العربية وحتى الستينات من القرن الماضي، كان هناك رغبة في توحيد الأمة وكان الاعتقاد السائد أن الدول التي أنشأتها سايكس بيكو هي دول مصنعة ومؤقتة ولا بد لها في النهاية من أن تندمج في أمة واحدة. اليوم، تسعى داعش للهدف نفسه ولكنها تعمل تحت مظلة أوسع وهي إنشاء الأمة الإسلامية وإعادة الخلافة، وتستخدم لذلك أبشع وأعنف الوسائل. وإذا اعتبر أن سوريا هي اليوم في قلب الأزمة والنزاعات التي تعصف بدول سايكس بيكو وتعيش حاليا صراعا تركيا-إيرانيا، تحدث عن سيناريوهات متعددة تنتظر مستقبل المنطقة:

السيناريو الأول هو السودان، أي التقسيم الفعلي للدول، مؤكدا أن هذا السيناريو غير قابل للتطبيق. السيناريو الثاني هو صوملة العالم العربي عبر انتشار المزيد من الدول الفاشلة مع إبقاء نتائج هذا الفشل ضمن حدودها الداخلية.

السيناريو الثالث هو لبننة العالم العربي أو اعتماد النظام الديمقراطي التوافقي تشارك فيه كل مكونات المجتمع مع الإبقاء على حدود الدول التي أرستها سايكس بيكو. وتحدث عن ضرورة وضع طائف داخلي وطائف خارجي تتوافق فيه القوى الخارجية النافذة على الحل. وميز بين الفيدرالية العادية والفيدرالية القائمة على المناطق حيث تتجمع الطوائف، محذرا من خطورة النموذج الأخير والمطروح اليوم لمستقبل سوريا.

السيناريو الرابع وهو المرتجى: بناء دول وطنية مدنية تعتمد على المواطنة وإشراك الأطياف كافة في السلطة.

بدأ بول سالم مداخلته بالقول إن السؤال المطروح حول اتفاقية سايكس بيكو جديدة للمنطقة هو سؤال مغري ليس فقط لتأثيراتها السلبية لاسيما تقسيمها للمنطقة، ولكن لأنها شكلت في التاريخ الحديث منعطفا مهما بدءا من التحرر من السلطنة العثمانية ووصولها إلى انطلاق دول جديدة بمشوارها نحو بناء الأوطان والحدثة. وتساءل "هل نحن اليوم أمام تغييرات بهذا العمق؟". وقال، لا شك نحن أمام تغييرات كبيرة تشابه في أهميتها ما جرى بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. فعندما نتكلم عن اتفاق جديد، لا نعني بالضرورة سايكس بيكو جديد ولكن أي حل أو مخرج من هذه الحروب يمكن أن نتطلع إليه. واعتبر أننا لسنا أمام اتفاقية جديدة لسببين، أولا ما زلنا بمرحلة تراجع النظام السياسي الذي قام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي شهدت بداية مشاوير جديدة. كان يمكن للربيع العربي أن يشكل لحظة تاريخية مشابهة ويؤدي إلى خلق مجتمع وفكر سياسي جديد ولكن للأسف، باستثناء تونس، ولد هذا الطفل ميتا والمنظومة السلطوية لم تنهار وما زالت قائمة على حساب الكثير من الدم والتخبط. وأضاف أننا اليوم في بداية حرب إقليمية بامتياز وهي طويلة ومفتوحة لسنوات وربما عقود. واضاف، "نحن أمام سيناريو الأرجح أن يكون نوعا من توازن سلمي وقاتل"، وإذا كانت تجربة سايكس بيكو نتجت عن طرفين فقط وكانا حلفاء، فنحن اليوم نتكلم عن ما لا يقل عن ثمانية أو عشرة أطراف أساسية معنية بأحداث المنطقة وهي على خصومة، ولذلك، أي محاولة لإيجاد حل ستكون أصعب بكثير.

في السابق، قال سالم، كانت قوى دولية تتحكم وتتصرف بمنطق دول، ولكننا اليوم أمام قوى دولية وقوى إقليمية نافذة والمزيج المتحكم أصبح أكثر تعقيدا. هناك دول لا تتصرف بمنطق الدول، وأخرى تتصرف بمنطق الدول ولكن لا تحترم سيادة الغير ومجموعات مسلحة تتدعي أنها دول وأخرى لا تتدعي ذلك ولكنها بقوة الدول. في تجربة سايكس بيكو، كان يوجد ديبلوماسيون مفوضون للاتفاق على تسوية ما بعد الحرب. اليوم لا وجود لديبلوماسية إقليمية لها وزن وأهمية، ولا وجود لأي تفكير ديبلوماسي في العواصم الدولية والإقليمية لمرحلة ما بعد هذه الحرب الطاحنة. ولذلك، اعتبر سالم أننا اليوم أبعد ما نكون عن أي توافق جديد. ونفى أن تكون المنطقة بحاجة إلى سايكس بيكو جديد إذا كان المقصود بذلك الاتفاق على مناطق نفوذ جديدة لأن ذلك سيمهد الطريق لإطالة الحرب وليس إلى حلها. وعن سؤال هل سايكس بيكو جديد أمر ممكن؟ أجاب أيضا بالنفي، موضحا أن أي حدود جديدة تتطلب وفقا للنظام العالمي موافقة المجتمع الدولي ومجلس الأمن وهذا كما قال غير وارد واقعا في المرحلة الحالية. وتابع، "اعتقد أنه اليوم لا يمكن رسم حدود جديدة رسمية وعلينا التكيف والبحث عن الاستقرار ضمن الحدود الموجودة". وأكد أن المشكلة ليست بتعديل الحدود ولكن بتعديل الأنظمة السياسية داخل هذه الحدود وتعديل الأنظمة الإقليمية العابرة للحدود (What we need is not new borders but new orders). وأكد أن الربيع العربي عبر عن التناقضات الفاتلة داخل الدول بين الدولة ومجتمعاتها، وانفجرت هذه التناقضات في دول طالتها أقلام سايكس بيكو وأخرى لا علاقة لها بسايكس بيكو. ورأى أن إعادة بناء هذه المجتمعات والدول لن يحصل بنقل حدودها من مكان إلى آخر ولكن بعملية سياسية وتفاوض مدني وإقامة دولة مدنية وإعادة بناء نظام سياسي داخل هذه الحدود.

وتابع سالم أنه على مستوى المنطقة، نحن بحاجة للوصول إلى توافق على أسس لقيام نظام إقليمي جديد يضم إقليميا مصر وتركيا والسعودية وإيران ودوليا الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا، يعمل على التقدم تدريجيا عبر عملية سياسية تفاوضية. وأضاف أن العمل باتجاه خلق نظام إقليمي مبني على مبادئ أساسية أهمها العودة إلى اتفاقية ويستفاليا واحترام سيادة الدول، وفي الحالة الشرق أوسطية إعادة بناء الدول، هو عمل جماعي ودولي يهدف إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وإزالة المجموعات المسلحة والخارجة عن الدولة من داعش إلى جبهة النصرة والمليشيات الأخرى وصولا إلى حزب الله، الذي يعد حجر أساس في المنظومة الصعبة جدا للمجموعات الخارجة عن الدولة. أضف إلى ذلك، وفقا له، مبدأ احترام أمن كل دولة من قبل الدول الأخرى وحل النزاعات بالوسائل الدبلوماسية والسلمية وليس عبر الحرب بالواسطة وتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي.

واقترح سالم ثلاث مسارات لإيجاد حل لمشاكل المنطقة قد يأخذ تحقيقها أجيالا. المسار الأول هو إنشاء مجموعة تواصل تعمل على بلورة إعلان مبادئ يمكن أن تتفق عليها الأطراف المعنية كافة وتبحث بطرق مأسسة هذا التواصل. المسار الثاني له علاقة بحل النزاعات والحروب الدائرة، ليس فقط داخليا بل إقليميا بمعنى أن يعمل على برمجة انسحاب القوى الإقليمية المشاركة في هذه النزاعات. المسار الثالث هو بناء التعاون الاقتصادي من خلال فرق عمل تعمل على قضايا النفط والمياه والطاقة والبنى التحتية للنقل لتكون المنطقة بشعوبها واقتصادها متواصلة مع بعضها. هذه المسارات قد تكون خيالية ولكنها رؤى قابلة للتحقيق إذا ما توصلنا إلى حل النزاعات. من الضروري البدء في إنهاء الحروب التي نعيشها والتي يمكن أن تستمر لسنوات طوال.

وختم سالم مداخلته بالإشارة إلى المشكلة الإيرانية معتبرا أنها معضلة لإيران وللمنطقة. وقال إن إيران لا تقرّ بنظام ويستفاليا وتطرح التعبئة المذهبية منذ 35 سنة كمشروع مسلح ومسيح وخارج عن الدولة. وأضاف أنه يوجد في إيران اليوم مزيج من طموح إمبراطوري قديم وثورتي جديد بالتوازي مع خوف على أمنها يصل إلى حد البانارويا وبخاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل والعرب والسنة. ورأى أن التحدي اليوم هو إقناع إيران بالتخلي عن مشروع الامبراطورية وتأمين أمن إيران والوصول بسياسة دفاعية مبنية على الدفاع عن إيران في إيران ومن إيران وليس من وفي عواصم أخرى، إضافة إلى إعطاء إيران ضمانات على هذا الصعيد مقابل تحجيم توسعها عبر التوافق على نظام إقليمي جديد.

بدأ الزين جلسة النقاش بإدلاء ملاحظة حول الإجابة عن السؤال الذي يطرحه عنوان هذه الجلسة: سايكس بيكو جديد للمنطقة أو سايكس بيكو 2 أو سايكس بيكو معدّل، ليقول إنه من الميكر تحديد هذا الأمر ولكن يوجد حتماً شيء جديد. وسأل إذا ما كان الاتفاق الأميركي الإيراني النووي يحمل بعمقه رؤية جديدة للعالم العربي والمنطقة في القرن الواحد والعشرين أم لا؟ وأضاف، "من جملة الأهداف التي علمتنا إياها التجارب في علاقة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي والصين هي أن اتفاقاً من هذا النوع بالرؤية الأميركية، ليس فقط للحدّ من التوسع الإمبراطوري الإيراني الذي استخدم عناصر داخلية في مجتمعاتنا بشكل ناجح ومؤذي لوحدة الدول، ولكن للمساعدة أيضاً على خلق ديناميكيات جديدة لتغيير إيران نفسها". إذن، تابع الزين، سايكس بيكو جديد أو غير جديد يظهر جزء منه بكتابات متعددة وأيضاً من خلال رؤية أميركية جديدة للمنطقة أحد أكبر عناوين صناعتها ليس فقط الحروب التي تخوضها بلدانها إنما أيضاً مسار الاتفاق الإيراني الأميركي. وتساءل، "نعرف جميعاً بالدم والدموع أن القرن العشرين كان قرن النفط وإسرائيل، فهل القرن الواحد والعشرين سيكون قرن تغيير في وزن النفط العربي؟".

وجاءت الأسئلة على الشكل التالي:

- متى تفك تركيا ارتباطها بحركة الإخوان المسلمين وجعل هذا الارتباط قاعدة لعلاقتها مع العالم العربي وبخاصة مع مصر؟
- كيف يكون النموذج اللبناني صالحاً ولبنان دخل حروباً واستحقاقات واصطفافات ليعود إلى نقطة البداية؟
- متى وكيف يعود لبنان إلى وضعه الطبيعي السابق كحاضنة للتطور الفكري والإعلامي في العالم العربي؟
- كارول داغر نشرت مؤخرًا كتاباً عن سايكس بيكو تقول فيه إن الاتفاقية لم تأت للتقسيم ولكنها شكّلت مرحلة لتوحيد العالم العربي فيما بعد. فهل هذا صحيح؟
- ما هو النظام المطروح للمنطقة، علماً أن هنري كيسنجر يقول إما النظام الإسلامي أو الديمقراطي؟
- تساءل سالم إذا كنا بحاجة إلى سايكس بيكو جديد فأجاب بلا. ولكن كما علمتنا التجربة الموضوع لا يتعلق بحاجاتنا نحن ولكن بمصالح الدول الأخرى والقوى الدولية وهذا ما حصل في سايكس بيكو الأول. فهل يمكن والحال هذه نفي وجود خرائط جديدة للمنطقة؟
- أغلب المداخلات تحدث عن دول المصعب وليس عن دول المصدر، تكلمنا عن مشاكلنا ولم نتحدث عن دول المنبع أي الولايات المتحدة وروسيا والسعودية وتركيا وإسرائيل وإيران. في حال حصول تغييرات في هذه الدول كيف ستؤثر علينا؟
- نحن لسنا بحاجة إلى سايكس بيكو وهذا حتى مستحيل. لدينا دول موجودة وتتمتع بسيادة، ما نحن بحاجة إليه هو إصلاح الأنظمة والحوكمة الصالحة. إلى من علينا توجيه هذا النداء لبناء الدولة؟
- لا نستطيع البحث بدور تركيا وإيران في الشرق الأوسط دون الحديث عن القضية الفلسطينية التي استخدمها الطرفان للدخول إلى المنطقة. لا حل في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية.
- ماذا عن الدور الروسي في المنطقة؟

وإجابة على هذه الأسئلة نفى بداية دوران أن تكون تركيا تتبع سياسية سنية طائفية، مؤكداً أن المبدأ الأساس الذي يوجّه سياسة تركيا الخارجية هو الاقتصاد، إضافة طبعاً إلى بعض الشؤون السياسية. وقال إن مسألة دعم تركيا للإخوان المسلمين لا تدخل ضمن دعم تركيا للسنة ولكن وفيما يتعلق بمصر بصورة خاصة، المشكلة كانت في الإنقلاب الذي جرى على رئيس منتخب وشرعي. وأعرب عن تفاؤله بأن تعود العلاقات التركية المصرية إلى حالتها الطبيعية. وعن اعتماد تركيا لعلاقتها مع الإخوان المسلمين كقاعدة لعلاقتها مع العالم العربي، قال دوران إن هذه المسألة مطروحة أيضاً في الداخل التركي واعتبر أن هذا الأمر مرتبط

بالتغيير الذي شهدته تركيا إثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، مؤكدا في الوقت نفسه أن هذه العلاقة ليست قائمة على التلاقي الإيديولوجي ولكن على المصالح الوطنية التركية. وقال إن تركيا لم تكن لديها نية التدخل في شؤون سوريا ومصر. في سوريا القضية هي إنسانية وتتأثر فيها تركيا بشكل مباشر وهذا ما يهم تركيا أساسا في الأزمة السورية. تركيا لا تريد ولا تستطيع ان تفرض على مصر ولا على أي دولة أخرى أي شيء.

أما حتى فقال إن نموذج لبنان ليس النموذج الأمثل لكنه الأكثر واقعية، ونحن ما زلنا ننشد كلبنايين بناء دولة المؤسسات، ولكن وضعنا أفضل بكثير من وضع الدول العربية ونأمل أن تصل في مرحلة أولى إلى وضع مشابه. وأضاف أنه علينا التفكير في إقامة نظام "دولتي" (State) لا يسمح لأي دولة بالتدخل بشؤون الدول الأخرى أيا كان شكل نظامها. وأكد أن موضوع الحوكمة الصالحة وبناء الدولة المؤسساتية الحديثة هو أمر داخلي على القوى المحلية أن تقوم به. بالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني، هناك طلاق كلي بين الديبلوماسية العربية التي لا تستخدم كل الأوراق المتاحة لها والقضية الفلسطينية. كل ما فعله كعرب هو "الذهاب الموسمي إلى حائط المبكى في نيويورك لنناشد بضرورة اتخاذ موقف"، وستبقى القضية الفلسطينية معلقة مئة عام إذا استمرينا على هذا المنوال. وتابع، لا يكفي أن نقول إنها قضية محقة ولكن علينا معرفة كيف بإمكاننا التأثير على مراكز صناعة القرار الدولي. أخيرا بالنسبة إلى سايكس بيكو، تكمن المعضلة أننا دائما نعلق مشاكلنا على الغرب. هناك سبعون سنة عاشتها الدول العربية بشكل مستقل فماذا فعلت؟ إذا لم يتم خلق سلطات قائمة على المنطق المؤسساتي، وطالما بقينا في منطق المذاجية السياسية، فكل تعاون وعمل سيبقى أسيرا لهذه المزاجية.

وبالنسبة إلى الإتفاق النووي مع إيران، قال سالم إن هدف إدارة اوباما كان فقط الموضوع النووي ولا وجود لأي شيء آخر. لا وجود لرؤية أو استراتيجية جديدة لدى الإدارة الميركية اتجاه المنطقة، ما عدا المعتاد وهو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، أمن إسرائيل والنقط.

وختم حسن منيمنة جلسات اليوم الثاني من المؤتمر بعرض أهم الإشكالات التي طرحها وقال إننا ابتدأنا بمراجعة حدث ملتبس كان قبل مئة عام حدثا تأسيسيا لسلسلة من الاتفاقيات أدت إلى قيام منظومة الدول الوطنية في منطقة الشرق الأوسط. وكان واضحا خلال الجلسات المختلفة، إن احتمالات أن يكون هذا الحدث نتيجة لرؤية استراتيجية للدول الاستعمارية ضئيلة، إذ جاءت اتفاقية سايكس بيكو مطعمة بالاعتباطية الناتجة عن العلاقات الشخصية والأهواء، وأحيانا الخلافات الداخلية ضمن هذه الدول لجهة التوجهات.

وأضاف أن أهمية الطبيعة الممتزجة الأولية لاتفاقية سايكس بيكو، أي الحديث عن خطة طويلة الأمد للاستفادة من مقومات الدول والأراضي المحتلة والحديث في التوازي عن الاعتباطية التي شابتها، هو للإفصاح تحديدا عن مواطن العلل التي نشأت وظهرت خلال القرن الماضي. قمنا أيضا خلال هذين اليومين بمراجعة تداعيات هذه المقومات التاريخية على الدول المختلفة والذي جاء تأثيرها متباينا، ونستطيع من خلال ما تبين لنا استخلاص بعض العبر:

1- تعاني المنطقة من أزمة دولة، فلا الدولة تعبر عن المجتمع ولا المجتمع يحاسب الدولة لأنه غير قادر على ذلك، وهذا ما أسس وفقا لما اتفق عليه الجميع أزمة الحوكمة التي ورثتها دول سايكس بيكو وهي أزمة سلطة وعدم قدرة النخبة الحاكمة على الأداء بشكل صحيح وعلى التمثيل بشكل صحيح وعلى التجاوب مع المساءلة بشكل صحيح. وبالتالي شاهدنا ما شاهدناه في مختلف الدول سواء في العراق أو سوريا من اختزال للسلطة وألغاء للتعددية.

2- كان واضحا أن الإرث الثقيل لسايكس بيكو ليس الحدود بحد ذاتها بقدر ما هو أزمة الهويات الوطنية التي نشأت والتي تحدثها فيما بعد الهويات والسرديات القوية وأدت في بعض الأحيان إلى القضاء عليها أو على الأقل إلى طمسها. ما برز في وضوح هو ضرورة السعي إلى فك الارتباط بين المسار السياسي الهادف إلى التطوير والتقدم وبين مسألة الهوية، وفك الارتباط لا يعني إزالة الواحد الآخر بقدر ما يعني فصل المسارين كي لا يكون التداخل بينهما سببا للتداعي.

3- بعد النظرة التاريخية إلى الماضي الذي أسست له سلسلة الاتفاقيات التي نختزلها باتفاقية سايكس بيكو، جرت محاولات استشراف المستقبل وظهر من خلال المداخلات توجهان: توجه يعتقد بوجود رؤية عالمية وإن مبطنة لصيغة جديدة للمنطقة تماثل سايكس بيكو في إعادة ترسيم جديد للحدود، وتوجه آخر يعتبر أن تحقيق هذا الأمر مستحيل لأن الأوضاع بين الزمنين مختلفة تماما وحتى لو كان هناك نوايا ورغبات بهذا الشأن، القدرة على التنفيذ قد لا تكون متوفرة.

وختم المؤتمر أعماله بغداء تحدث خلاله الرئيس المؤقت للبرلمان العراقي **عدنان الجنابي** كمتمحدث رئيس، وشكر في كلمته أولا الرئيس أمين الجميل على تنظيم هذا المؤتمر وإلقاء الضوء على موضوع خطير ومهم لمستقبل المنطقة. واعتبر أن مهمته صعبة بعد المداخلات المهمة التي قدمت قائلا إنه سيحاول ملئ بعض الفراغات وهي قليلة جدا.

وقال إن خصائص الوضع الحالي تختلف تماما عما كانت عليه قبل مئة سنة وحتى قبل 20 سنة، معتبرا أن ما يميز هذا الزمن هو التطور التكنولوجي الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لاسيما لجهة استعمالات الإنترنت والحروب الرقمية والحروب بالنيابة. وأضاف أن التطور التكنولوجي يؤثر على واقعنا لأننا نتعامل اليوم مع كيانات خارجة عن الدولة وغير حكومية تستعمل هذه التكنولوجيا بأدائها، وأصبحت الجيوش التقليدية غير قادرة أحيانا على مواجهتها. لذلك رجح عدم إمكانية التوصل إلى نتيجة حاسمة في قضية إنهاء الإرهاب خلال السنوات القادمة، رغم إيمانه الكامل أن "الدولة الإسلامية (داعش) ليست دولة وأن داعش لن تدوم في العراق" لأن هذا الكيان الغريب أتى من الخارج وليس له جذور عراقية. واعتبر إن إزالة هذا الكيان المسخ سيولد مشاكل بقدر ما يحل مشاكل، إذ لم يرتب اللاعبيون الكبار الذين أخذوا على عاتقهم زمام الأمور لمرحلة ما بعد داعش، وبات الشرق الأوسط مفتوحا أمام التدخلات الخارجية كما كان أبان مرحلة اتفاقية سايكس بيكو. وإذ وافق ما قاله بعض المتحدثين أنه سيكون للمحليين دور في تقرير مستقبل المنطقة، أوضح أن ما نعيه بالمحليين ليس فقط شعوب الدول المعنية كالعراق وسوريا ولبنان، وإنما أيضا دول إقليمية أخرى ومهمة ولكل منها أجندة خاصة بها.

وأضاف أن الموضوع ليس موضوع إعادة رسم خرائط على الأقل بالنسبة للعراقيين الذين لا يريدون تغيير خريطةهم، فالعراق يعاني من مشكلة داخلية وهي كيفية التعامل مع القومية الكردية ولكن ليس لديه مشاكل مع خريطةه. "مشاكلنا ناتجة عن سياساتنا كموضوع المياه مع تركيا وموضوع الإطالة على الخليج وسوء تعاملنا مع الكويت، ونأمل أن يتمكن من يأتي بعدنا من التعامل مع هذه القضايا بتوازن أكبر"، وأضاف. واعتبر أن أهم لاعب بين اللاعبين الدوليين في العراق هو إيران، مذكرا بدورها المهم والمنتامي والذي يصعب التعامل معه لعدم وجود توازن قوى مع الأطراف المقابلة. وقال إن روسيا مهتمة بسوريا وليس بالعراق بسبب المشكلة السنوية التي تعانيها في القوقاز ولا يوجد دور لروسيا في العراق إنما الدور الأكبر هو للإيراني وهناك من يقول أن ما يوازي هذا الدور هو دور الولايات المتحدة الأميركية. وأعرب عن اقتناعه أن أميركا هي حاليا بالحد الأدنى متخبطة ومنسحبة، مخالفا بول سالم الذي اعتبر أن ما يحرك السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة ما زال النفط وأمن إسرائيل والحد من انتشار الأسلحة النووية. وأوضح أن ضمان مصادر النفط لم يعد اليوم المحرك الأساس لسياسة الولايات المتحدة الخارجية لأسباب عدة أهمها النفط الصخري، وكذلك الأمر بالنسبة لضمان أمن إسرائيل الذي تحقق اليوم بفضل التكنولوجيا أولا إضافة إلى ضعف الجيوش العربية المنهارة والتي باتت لا تشكل خطرا على أمن إسرائيل. واعتبر أن السياسة الأميركية الحالية لا ترتبط بأوباما أو بأي إدارة مستقبلية بل بالحاجات الوطنية للولايات المتحدة. واعتبر أن أميركا ستبقى لفترة طويلة بعد الحروب التي خاضتها مهتمة بالشأن الداخلي وتتعاظم مع الخارج لاسيما الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن بعد "وبالريموت كنترول"، مثل ما رأينا في سوريا وليبيا مثلا وحتى بمواجهة داعش. بالنسبة للقوى الإقليمية، قال إن تركيا منشغلة بالمسألة الكردية والجانب الأوروبي مهتم بقضية النازحين أكثر بكثير من قضاياها وليس لدى الأوروبيين رؤية مشتركة حول كيفية التعاطي مع مشاكلنا.

وأكد أن توصيف الأوضاع هذا مهم جدا عندما نتساءل إلى أين ذاهب الشرق الأوسط وهل هناك خطة لنظام إقليمي جديد أم لا. وسأل "ماذا نتج عن سايكس بيكو؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟".

وختم قائلا إن اتفاقية سايكس بيكو أورتنتنا مشكلة هي إسرائيل ولم نتعلم حتى اليوم كيفية التعاطي مع هذا الكيان الأقوى والأكثر صمودا وتماسكا في المنطقة. حتى الآن لا يوجد تصور عربي وإقليمي ودولي لمشكلة إسرائيل. أما القضية الثانية التي أورتنتنا إياها سايكس بيكو عبر تناسيها فهي القضية الكردية. واعتبر أن القضية الكردية ستصبح في المستقبل القريب شاغلا للمنطقة ولا توجد لها حلول مطروحة إلا في العراق، فيما هي غائبة في إيران ومستحيلة في تركيا وغير واضحة المعالم في سوريا. وأكد أن الدستور العراقي الحالي يمكننا من التعاطي مع القضية الكردية لجهة احترام طموحات الأكراد وفي نفس الوقت التمسك في بقية العراق بالهوية العراقية التي بدأت بالظهور ومن عوارضها "وضعي المؤقت والبرلمان المنقسم كما الشارع العراقي لجهة الانتفاض على الأحزاب الدينية وعلى المحاصصة وعلى الطائفية وهذا هو أمل العراق المقبل".